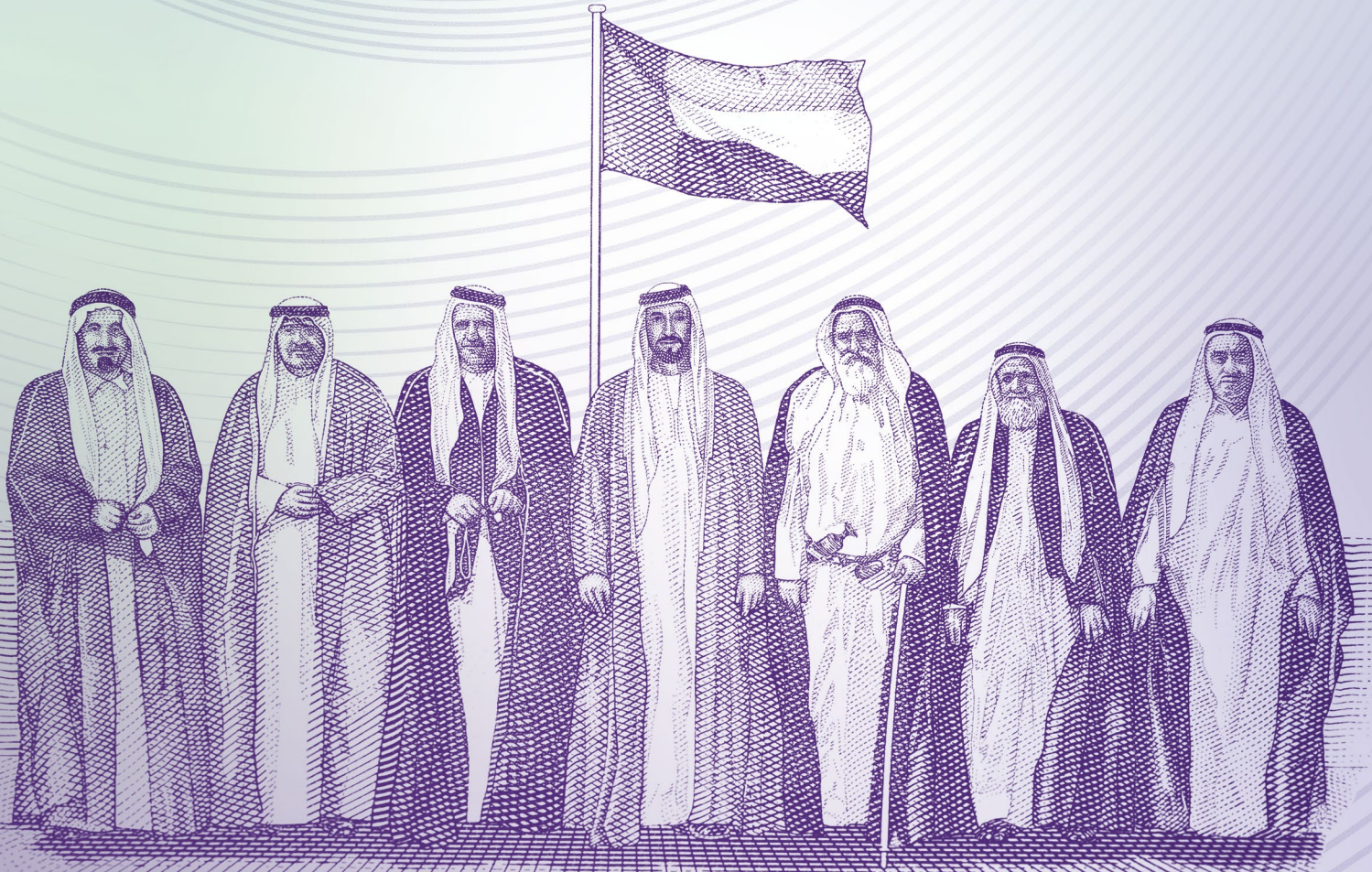


تقرير الاستقرار المالي 2021



عام الخمسين

المحتويات

4	كلمة المحافظ
6	الملخص التنفيذي
8	لمحة عامة عن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

الجزء الأول: البيئة المالية الكلية

10	الفصل 1.1 التطورات المالية الكلية
14	الفصل 2.1 الدورات المالية الكلية
18	الفصل 3.1 أسواق الأصول

الجزء الثاني: تقييم النظام المصرفي

26	الفصل 1.2 تقييم القطاع المصرفي
38	الفصل 2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمّل الضغط في العام 2021

الجزء الثالث: تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية

46	الفصل 1.3 قطاع التأمين
50	الفصل 2.3 شركات التمويل
54	الفصل 3.3 شركات الصرافة

الجزء الرابع: نظم الدفع والتسوية والأمن السيبراني

58	الفصل 1.4 نظم الدفع والتسوية
64	الفصل 2.4 المخاطر السيبرانية

المرفقات

67	المرفق - التطورات التنظيمية الرئيسية
68	المرفق - المؤشرات المصرفية الرئيسية



كلمة معالي خالد محمد بالعمى

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

بدأ التعافي العالمي وفي دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2021، وذلك تزامناً مع تراجع التداعيات السلبية للجائحة، وكانت دولة الإمارات من بين الدول الرائدة في تنفيذ تدابير تهدف إلى الحد من تأثير جائحة فيروس كوفيد-19.

ويواصل المصرف المركزي مراقبة المخاطر وأوجه الضعف العالمية الناشئة، وهو على أتم الاستعداد لاتخاذ تدابير إضافية حسبما تدعو الحاجة. وهذا يعني أن المصرف المركزي ملتزم بمواجهة أي تحديات وبالمساهمة في تعزيز مرونة النظام المالي والاقتصاد في الدولة.

وفي هذا الصدد، وضع المصرف المركزي نصب أعينه تحقيق هدفه المتمثل في تطوير القطاع المالي في دولة الإمارات، ليصبح من بين أفضل القطاعات المالية عالمياً، ونشارك في هذا التوجه مع القيادة الرشيدة والمؤسسات المالية في دولة الإمارات، وبدأنا معاً بالفعل في تطبيق استراتيجية طموحة للتحويل.

وفي إطار الجهود الشاملة لدولة الإمارات، أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي) خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في شهر مارس من العام 2020، فأثمرت تدابير الدعم هذه من خلال حماية النظام المالي الإماراتي، ودعم مرونة اقتصاد الدولة.

ومع تحسن النظرة المستقبلية، أعلن المصرف المركزي عن استراتيجية الإيقاف التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، واستكمال المرحلة الأولى بحلول نهاية العام 2021، حيث توفر هذه الاستراتيجية اتزاناً بين خفض التدريجي للتدابير الطارئة والدعم المتواصل لتعافي اقتصاد دولة الإمارات.

ويتوقع المصرف المركزي نظرة إيجابية للاقتصاد والنظام المالي الإماراتي في العام 2022، إلا أن النظرة المستقبلية المالية الكلية على مستوى العالم سوف تتأثر سلباً بانقطاعات سلسلة التوريد، وارتفاع ضغوط التضخم، وتصاعد التوترات الجيوسياسية.



الملخص التنفيذي

يرجع التعافي الاقتصادي العالمي وفي دولة الإمارات خلال العام 2021 إلى التحسّن في معنويات الشركات والمستهلكين، والدعم غير المسبوق للسياسات العامة، والتقدّم المُحرز في برامج التطعيم، الأمر الذي سمح بتخفيف القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات 3.8% في العام 2021، مدفوعاً بالانتعاش القوي في الناتج الاقتصادي غير النفطي، هذا وتتسم التوقعات للعام 2022 بالإيجابية، لكنها تبقى معرّضة لمخاطر التطورات المعاكسة، بما في ذلك ظهور موجاتٍ أخرى من الجائحة، والانقطاعات في سلسلة التوريد وتصاعد التوترات الجيوسياسية.

وأشارت الدورة المالية الكلية في الإمارات إلى التعافي، فقد أظهر سوق العقارات إشارات على الوصول لأدنى الأسعار، كما ارتفعت مؤشرات سوق الأوراق المالية، وشهد نمو الائتمان الخاص انتعاشاً، كما أدى ارتفاع التضخم على مستوى العالم إلى المسارعة في إعادة السياسة النقدية إلى الوضع الطبيعي.

وأظهر النظام المصرفي الإماراتي مرونةً في التخفيف من تداعيات الجائحة، وقُدّم المساعدات والدعم لقطاع العملاء الأفراد والشركات ممن تأثروا سلباً بالجائحة، وحافظ النظام المصرفي على كفاية رأس المال، وكذلك على مصداقية وقائية لحماية السيولة.

وتأتي المخاطر الرئيسية في النظام المصرفي من إمكانية حدوث مزيد من التراجع في جودة الأصول في فترة ما بعد الجائحة والتغيرات

غير الكافية في نماذج عمل البنوك في ضوء التحوّل الرقمي، والتغيّر المناخي وازدياد المتطلبات الخاصة بحوكمة الشركات.

ومع تزايد التعافي الاقتصادي، عادت ربحية البنوك الإماراتية إلى مستويات ما قبل الجائحة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أدت الجائحة إلى فرض ضغوط إضافية على جودة الأصول وعلى المرونة التشغيلية، إذ أدت إلى تسريع عملية الرقمنة، والتّعرض لتحديات الأمن السيبراني.

نقّذ المصرف المركزي عمليات إشراف قائمة على المخاطر، واختبارات القدرة على تحمّل الضغط للملاءة المالية والسيولة لتقييم أوجه الضعف المحتملة. وبصفة عامة، أشارت اختبارات القدرة على تحمّل الضغط إلى أن النظام المصرفي الإماراتي يتمتع برأس مال ومصدات سيولة كافية لمواجهة سيناريوهات سلبية قاسية.

كما بدأت المؤسسات المالية غير المصرفية أيضاً في التعافي خلال العام 2021، مع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة تدريجياً. وسجّل قطاع التأمين نمواً في العمليات بالتزامن مع نمو إجمالي الأقساط المكتتبة في معظم قطاعات الأعمال، بينما انخفضت مطالبات التأمين.

وبقيت نظم الدفع الخاصة بالمصرف المركزي قويةً دون حصول انقطاعات خلال العام 2021، وفي أعقاب التسارع لرقمنة الخدمات المالية على نطاقٍ واسع، عزّز المصرف المركزي خطواته نحو التحوّل الرقمي والمرونة السيبرانية.

لمحة عامة عن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة الخاصة بالمصرف المركزي استجابةً للجائحة

نقّذ المصرف المركزي تدابير شاملة على نطاق واسع في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة للتخفيف من التداعيات المالية والاقتصادية للجائحة، وساعد تنفيذ هذه الخطة في تخفيف التأثيرات السلبية للجائحة خلال العام 2020 وتسهيل التعافي الاقتصادي طوال العام 2021.

ونجحت هذه الخطة في تخفيف ضغوط السيولة والتمويل، كما أدت إلى منع تدهور غير مبرر في جودة الأصول ، بسبب القيود المؤقتة على التدفقات النقدية للمقترضين المتأثرين بالجائحة من الأسر والشركات، وواصل النظام المصرفي الإماراتي المحافظة على أساسيات سليمة إلى جانب إمكانيات كافية لدعم الاقتصاد.

خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة					
برنامج تأجيل القروض في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة	تسهيلات السيولة بتكلفة صفرية	تخفيف متطلبات الاحتياطي	تأجيل سداد القروض/التمويل بالنسبة للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وشركات القطاع الخاص	توفير تسهيلات السيولة ضمن برنامج تأجيل سداد القروض/التمويل لدعم التعافي	تخفيض متطلبات الاحتياطي بالنسبة للودائع تحت الطلب من 14% إلى 7%
تخفيف متطلبات مصدات رأس المال	تخفيف متطلبات السيولة	تخفيف متطلبات التمويل المستقر	تخفيض متطلبات مصدات حماية رأس المال بنسبة 60% إلى 70% تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 70% تخفيض نسبة الأصول السائلة المؤهلة من 10% إلى 7%	تخفيض نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 90% زيادة نسبة السلف إلى الموارد المستقرة من 100% إلى 110% 7%	زيادة نسبة القرض إلى القيمة بالنسبة للقروض السكنية الإعفاء من رسوم معالجة المعاملات في نظم الدفع للمصرف المركزي زيادة الحد الأعلى بالنسبة للدفعات باستخدام البطاقات اللائقسية التطبيق التدريجي لمتطلبات بازل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الإرشادات والإجراءات الاحترازية

المصدر: المصرف المركزي

واستفاد من برنامج تأجيل سداد القروض في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، والمصمم لتوفير إعفاءات مؤقتة لسداد دفعات القروض والتمويل، أكثر من 322,000 عميل مصرفي، ممن تأثروا بالجائحة، وشمل ذلك مقترضين أفراداً، ومنشآت صغيرة ومتوسطة، وشركات. قدّم هذا البرنامج الدعم إلى ما يصل إلى 15% من إجمالي القروض/التمويل لدى البنوك في ذروة الجائحة.

برنامج تأجيل سداد القروض في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة		
استفادة أكثر من 322,000 عميل مصرفي	دعم ما يصل إلى 15% من إجمالي القروض/التمويل لدى البنوك	
مقترضاً من الأفراد	منشآت صغيرة ومتوسطة	شركات خاصة
309,535	10,006	1,934

استراتيجية الإيقاف المتوازن والتدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة

تزامناً مع دخول الاقتصاد مرحلة التعافي في العام 2021، تحوّل تركيز خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة من إدارة الأزمات إلى الإنهاء التدريجي للخطة، مع دعم التعافي الاقتصادي المستدام. وقد وضع المصرف المركزي استراتيجية شاملة لإيقاف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، لدعم وجود توازنٍ صحيح بين إيقاف التدابير تدريجياً، وفي الوقت ذاته توفير الدعم المستهدف لتعافي الاقتصاد.

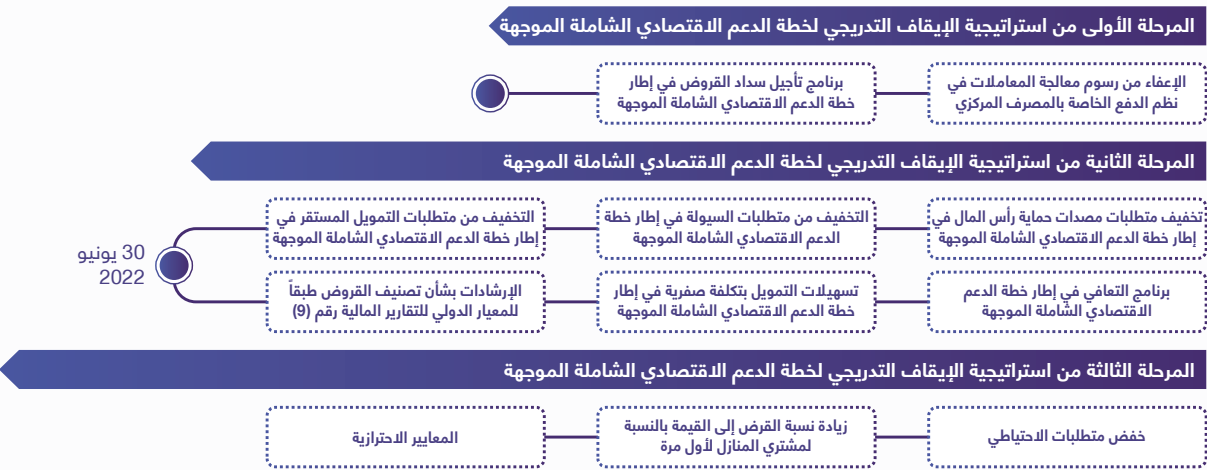
رُكّزت المرحلة الأولى من استراتيجية إيقاف خطة الدعم على الإنهاء التدريجي لبرنامج تأجيل سداد القروض في إطار الخطة، والذي تم تخفيضه إلى 50% بحلول 30 سبتمبر 2021، وتم إلغاؤه بالكامل بحلول 31 ديسمبر 2021. وقد كان الإنهاء التدريجي لبرنامج تأجيل سداد القروض متوافقاً مع أهداف إيقاف تدابير الدعم في الوقت المحدد، والتي قد يزيد استخدامها لفترة طويلة من نقاط الضعف.

وبهدف ضمان دعم استمرار عملية التعافي، استمر برنامج التعافي في إطار خطة الدعم مطبقاً حتى نهاية المرحلة الثانية حتى 30 يونيو 2022، وذلك لتزويد البنوك بمرونة إضافية لدعم اقتصاد دولة الإمارات، بحيث استمرت تدابير الدعم الاحترازية للتخفيف من متطلبات رأس المال، ومتطلبات السيولة، ومتطلبات التمويل المستقر في إطار خطة الدعم، مطبقةً حتى 30 يونيو 2022.

علاوةً على ذلك، تشتمل تدابير الدعم التي لا تزال مطبقةً بصفحةً مؤقتةً خلال المرحلة الثالثة بعد 30 يونيو 2022 على التخفيف من متطلبات الاحتياطي، وخفض متطلبات الدفعة المقدّمة الخاصة بقروض الرهن العقاري الجديدة، إلى جانب معايير احترازية. وفي هذا الجانب، يُراقب المصرف المركزي عن كثب تطوّر الحالة على الصعيد العالمي، وهو على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية إذا اقتضت الحاجة.

خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة لدى المصرف المركزي: برنامج الإيقاف التدريجي

تحقّق استراتيجية إدارة الأزمات لدى المصرف المركزي، والتي تم تقسيمها بشكلٍ جيد، توازناً صحيحاً بين الإيقاف التدريجي للتدابير الطارئة ودعم التعافي الاقتصادي.



المصدر: المصرف المركزي

البيئة المالية الكلية

01

الفصل 1.1

التطورات المالية الكلية

واصل الاقتصاد العالمي نموه في العام 2021، عاكساً الانتعاش في النشاط الاقتصادي على خلفية الدعم الاستثنائي للسياسات العامة، وإحراز تقدّم في برامج التطعيم الشاملة، وتخفيف عمليات الإغلاق والقيود على السفر. وبشكل مشابه، حقّق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً إيجابياً في العام 2021 بنسبة 3.8%، نتيجة لزيادة قدرها 5.3% في القطاع غير النفطي. ولا تزال النظرة المستقبلية للعام 2022 يسودها التفاؤل، ولكن ذلك يعتمد على عوامل مثل تطوّر الصراع في أوكرانيا والجائحة، فضلاً عن إعادة السياسات المالية والنقدية إلى الوضع الطبيعي، وحدوث انقطاعات في سلاسل التوريد. لا يزال النظام المالي الإماراتي يتمتع بالقوة والمرونة لدعم الاقتصاد الإماراتي.



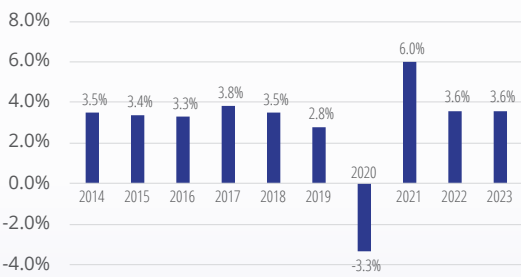
الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي نموه في العام 2021، حيث يُقدَّر صندوق النقد الدولي نمو الناتج العالمي¹ بنسبة 6.1%. ويرجع ذلك إلى انتعاش النشاط الاقتصادي بسبب الانكماش الحاد في العام 2020 - الأثر الأساسي، والدعم الاستثنائي للسياسات العامة، وتوفير التطعيمات وإدارتها على الصعيد العالمي، وتخفيف القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والسفر. ومع ذلك، لا يزال النمو العالمي يواجه قيوداً بسبب استمرار الانقطاع في سلسلة التوريد، ونقص العمالة في الاقتصادات المتقدمة، وتزايد الشكوك المتصلة بالمتحورات الجديدة للفيروس والتوترات الإقليمية.

وارتفع التضخم عالمياً في معظم الاقتصادات، بسبب انتعاش الطلب وسط انقطاعات مستمرة في سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار الطاقة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي في العام 2022 أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي معتدلاً ليصل إلى 3.6%، ويؤثر عددٌ من العوامل على هذا النمو، مع تزايد عدد الأشخاص المطعمين عالمياً وارتفاع قاعدة الإنتاج في العام 2021. من المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 3.6% في العام 2023، وأن يظل متراوحاً بين 3.3% - 3.4% في السنوات الأربع المقبلة. وتبقى التوقعات على المدى القصير مشروطةً بتحسّن معدلات التطعيم وتوفير علاجات أكثر فعالية ضد فيروس كوفيد-19، والحد من النتائج الصحية السلبية والتطورات المتعلقة بالصراع في أوكرانيا التي تضيف المزيد من عدم اليقين ومخاطر التطورات المعاكسة.

الرسم البياني 1.1.1: معدلات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي

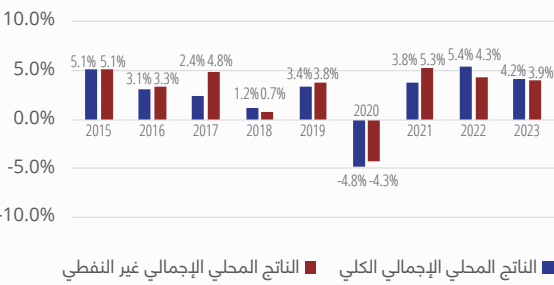


المصدر: صندوق النقد الدولي، أحدث المعلومات عن النظرة المستقبلية للاقتصادية العالمية، تقرير شهر إبريل 2022

اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

شهد النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات انتعاشاً ملحوظاً، حيث سجّل نمواً إيجابياً في العام 2021، مدفوعاً بالنظرة المستقبلية العالمية الإيجابية، وتزامناً مع الدعم من السلطات النقدية والمالية. وأعلن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي بنسبة 3.8% في العام 2021، مقارنةً بانخفاض بلغ 4.8% في العام 2020، ويرجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى زيادة قدرها 5.3% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، والذي انخفض بشكل طفيف نتيجةً لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي. يتوقع المصرف المركزي تحقيق مزيدٍ من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.4% في العام 2022²، مدعوماً بزيادة في النشاط الاقتصادي (أي معرض إكسبو) وارتفاع أسعار النفط، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.3% في حين تبلغ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للعام 2023 ما نسبته 4.2% و3.9% على التوالي.

الرسم البياني 2.1.1: إجمالي معدلات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في دولة الإمارات



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2015 – 2021) والمصرف المركزي (2022 – 2023)

وفي العام 2021، تحوّل متوسط التضخم السنوي الكلي في دولة الإمارات إلى الإيجابية للمرة الأولى منذ عام 2018 بنسبة 0.2%، ليصل إلى 2.5% في شهر ديسمبر 2021، بعد تراجع التضخم بنسبة 2.1% في العام 2020. ويعود انعكاس التضخم في العام 2021 أساساً إلى زيادة في مكونات أسعار النقل والترفيه والثقافة، في حين ظلّ التضخم في المساكن والمنسوجات والملابس والأحذية سلبياً. وقد ساهم اتجاه التضخم العالمي وانخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي³ في حدوث تضخم إيجابي في دولة الإمارات.

تطورات السوق المالية

ظلّت بيئة أسعار الفائدة في دولة الإمارات مستقرة خلال العام 2021، دون حدوث أي تغييرات في مستويات أسعار الفائدة، باستثناء تعديل فني تم إجراؤه بتاريخ 17 يونيو 2021 لاحقاً لقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتغيير الفائدة على الاحتياطيات الفائضة بواقع خمس نقاط أساس. كان ذلك هو التغيير الوحيد في السعر الأساسي خلال العام.

ظلّت مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية⁴ في أبوظبي ودبي منخفضة خلال العام 2021، مقارنةً بالمستويات التاريخية. وانخفضت مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية لكلا الإمارتين في العام 2021 مقارنةً بالعام 2020 بسبب التحسن الكبير الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية عالمياً. وفي العام 2021، بلغ متوسط الفرق في هذه المبادلات في دبي لمدة 5 سنوات 95.8 نقطة أساس (2020: 171.4 نقطة أساس)، بينما بلغ متوسط الفرق في هذه المبادلات في أبوظبي 43.1 نقطة أساس في العام 2021 (2020: 64.5 نقطة أساس).

المخاطر المالية الكلية الرئيسية

تُعَدّ مراقبة المخاطر المالية الكلية، وكذلك تطبيق تدابير لتخفيفها، ذات أهمية بالغة لتنفيذ اختصاصات ومهام عمل المصرف المركزي المتمثلة في تعزيز الاستقرار المالي.

لا تزال التبعات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19 تتصل بالوضع الراهن وبمسار تعافي الاقتصاد العالمي مستقبلاً، فالفروقات في معدلات التطعيم، وقدرات النظام الصحي، وإجراءات السياسات العامة والهياكل الاقتصادية تضعُ الدول في مراحل مختلفة من التعافي. وعلى مدى الأجل القصير والمتوسط، من المرجح أن تؤدي كفاءة إعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات، والاختلالات في إمدادات اليد العاملة، واستمرار الانقطاعات في سلسلة التوريد، ونقص المواد، إلى مزيدٍ من تضخيم الاختلافات في مسارات التعافي. بالتالي، فإن عدم اليقين المتجدد نتيجةً للتوترات الجيوسياسية المتصاعدة ومخاطر التغيّر المناخي يؤدي لمزيد من تضارب التوقعات.

وتؤدي المخاطر المذكورة أعلاه في ظلّ بيئة أسعار الفائدة المنخفضة حالياً إلى ارتفاع أسعار السلع، مما يزيد من معدلات التضخم على الصعيد العالمي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تراكم الضغوط من أجل اتخاذ إجراءات بشأن السياسات النقدية. تستعد البنوك المركزية الكبرى في مختلف أنحاء العالم لرفع أسعار الفائدة خلال هذا العام، وهذا من شأنه أن يجعل الديون أكثر تكلفةً، وأن يحمل في طياته تأثيرات سلبية محتملة على قدرة الأسر والشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعتمد على الاستدانة لسداد الديون.

شهدت أسواق المال في كل من أبوظبي ودبي نمواً إيجابياً في العام 2021، حيث وصل إجمالي القيمة السوقية في سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى 1.6 ترليون درهم (2020: 742 مليار درهم)، وهو ما يُمثّل نمواً بنسبة 119% على أساس سنوي. وخلال الفترة ذاتها، وصلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي إلى 409 مليار درهم (2020: 340 مليار درهم)، بزيادة قدرها 20.5% على أساس سنوي. أما بالنسبة لمؤشرات الأسهم المحلية في العام 2021، فقد ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 68.2% على أساس سنوي، وارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 28.2% على أساس سنوي.

وترجع الزيادات الكبيرة في أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية وفي القيمة السوقية، والزيادات المنخفضة نسبياً في سوق دبي المالي، إلى الطلب القوي والمعنويات الإيجابية في السوق. هذا بالإضافة إلى عدة إدراجات/عمليات طرح أولية تمت مؤخراً لشركات مملوكة للدولة والحكومة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي كجزءٍ من خططهم الرامية لزيادة الإدراجات في قطاعات مختلفة، الأمر الذي ساهم في أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية.

علاوةً على ذلك، يمكنُ أن يكون لظهور أي طفرات قوية لفيروس كوفيد-19 مستقبلاً، أو لأي تصعيد مفاجئ إضافي في المخاطر الجيوسياسية في أوروبا الشرقية، والتي ازدادت منذ بداية العام 2022، تأثير سلبى على الأسواق المالية عالمياً. قد يؤدي ذلك إلى زيادة مفاجئة في مستويات تذبذب أسعار الأسهم والسلع الأساسية والعملات الدولية والعديد من أسعار أصول أخرى.

بناءً على ذلك، ينصبُّ التركيز على البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم لاختيار الوقت المناسب للتراجع عن تدابيرها وسياساتها الاقتصادية والمالية المرتبطة بالجائحة ووضع معايير بشأنها، وكلّ بنك من تلك البنوك حسب ظروفه. ومع ارتفاع أسعار الفائدة المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة، سوف تتزايد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي لتدفقات رأس المال والعملات والأوضاع المالية في بعض الاقتصادات الناشئة، نظراً للارتفاع الكبير في مستويات الدين منذ بداية الجائحة.

وفي هذا الصدد، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمراقبة هذه التطورات عن كثب، ويتخذ نهج استباقي ومستقبلي لتحديد المخاطر ومكانم الضعف المحتملة وتخفيفها من خلال أدوات وتدابير السياسات العامة، مثل تلك التي تم استخدامها في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

⁴ مبادلات مخاطر الائتمان هي عقود حماية ائتمانية، حيث يوافق طرف واحد، مقابل قسط دوري، على سداد دفعة طارئة في حال وقوع حدث ائتماني محدد.

¹ أحدث المعلومات عن النظرة المستقبلية للاقتصادية العالمية، تقرير شهر إبريل للعام 2022.

² تخضع هذه البيانات لتعديلات موظفي المصرف المركزي.

³ سعر الصرف الفعلي الاسمي هو مقياس لقيمة عملة ما مقابل متوسط مرجح لعدة عملاتٍ أجنبية.

البيئة المالية الكلية

01

الفصل 2.1

الدورات المالية الكلية

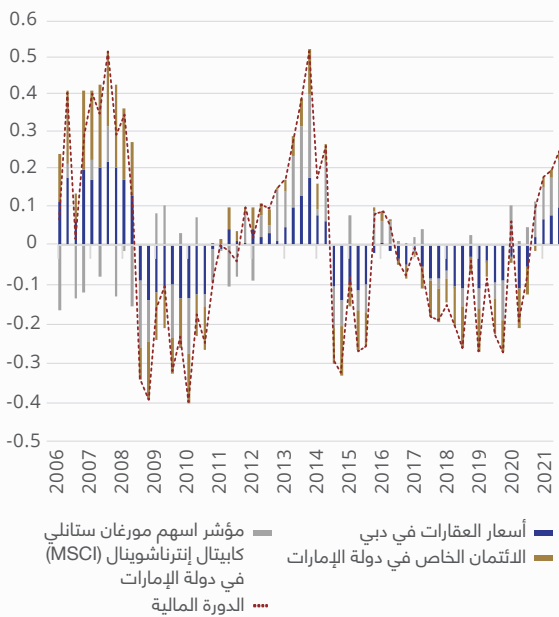
أظهرت الدورة المالية ومؤشر اتجاه الاستقرار المالي في دولة الإمارات دلائل إيجابية على التعافي في العام 2021، بعد التراجع الكبير في العام 2020، تماشياً مع مؤشرات أخرى تُشير إلى تعافي اقتصادي كلي. وظلّ هيكل التمويل ونمو الائتمان الخاص في النظام المصرفي في دولة الإمارات مستقرّاً خلال العام.



الدورة المالية

واصل مؤشر الدورة المالية⁵ في دولة الإمارات، وهو مؤشر يساعد على قياس أداء النظام المالي، وحيث يُشير الرقم الإيجابي إلى ظروف مالية ملائمة، تحسنه خلال العام 2021، مما يعكس تعافي الاقتصاد الإماراتي. وواصلت جميع المؤشرات الفرعية تحسنها وأنهت العام في المنطقة الإيجابية للمرة الأولى منذ أواخر العام 2014. وقد ساهم تعافي أسعار العقارات في دبي إلى حد كبير في تحسّن الدورة المالية. بالإضافة إلى ذلك، شهد كل من نمو الائتمان الخاص وسوق الأسهم الإماراتية تعافياً.

الرسم البياني 1.2.1: مؤشر الدورة المالية في دولة الإمارات



المصدر: : تقديرات موظفي المصرف المركزي

مؤشر اتجاه الاستقرار المالي

يجمع مؤشر اتجاه الاستقرار المالي في دولة الإمارات بين 18 مؤشراً مالياً كلياً مجمعة في ثلاثة مؤشرات فرعية تؤثر على النظام المالي الإماراتي. يعكس المؤشر الخصائص المالية الكلية الهامة للاستقرار المالي، حيث يشير رقم إيجابي في هذا المؤشر إلى أوضاع مالية كلية داعمة، بينما يشير رقم سلبي إلى أوضاعٍ ضعيفة.

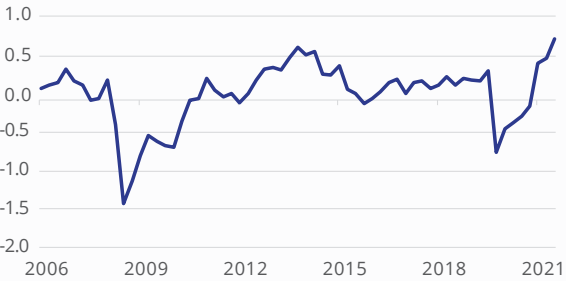
عاد مؤشر اتجاه الاستقرار المالي إلى مستويات ما قبل الجائحة خلال العام 2021 بعد أن شهد انخفاضاً إلى المنطقة السلبية في العام 2020 بسبب التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19. وكانت دلالات التعافي واضحة منذ بداية العام 2021 مع تحوّل هذا

المؤشر نحو الارتفاع، الأمر الذي يُشير إلى تحسن البيئة المالية الكلية.

وكان المؤشر الفرعي للاقتصاد الدافع الرئيسي للارتفاع الكلي للمؤشر، متبوعاً بالمؤشرات الفرعية للبنوك ولسوق الأوراق المالية.

وبصفة عامة، أشار اثنا عشر مؤشراً إلى أوضاع مالية كلية داعمة. وتضمنت هذه المؤشرات الرئيسية تعافي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، وارتفاع أسعار نفط خام برنت، وانخفاض احتمالات التخلف⁶ عن السداد في السوق للقطاع المصرفي، وتحسّن جودة الأصول في فترة زمنية معينة. وعلى الجانب الآخر، تمثّلت المؤشرات الرئيسية للضعف في التذبذب المحقق في السوق والانخفاض الطفيف في النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال لدى البنوك الإماراتية، ويعود ذلك جزئياً إلى تطبيق مقاييس أكثر تحفظاً⁷.

الرسم البياني 2.2.1: مؤشر اتجاه الاستقرار المالي في دولة الإمارات



المصدر: : المصرف المركزي

هيكل التمويل

يُعدّ هيكل التمويل في قطاع البنوك، والذي يتألف أساساً من الودائع ومن مصادر أخرى للتمويل مثل التمويل بين البنوك وتمويل سوق رأس المال، مجالاً هاماً للتحليل. إن التمييز بين وداائع المقيمين (الأكثر استقراراً تاريخياً) وودائع غير المقيمين وأنواع التمويل الأخرى، يساعد في الإشارة إلى التغيرات المحتملة في مستوى السيولة ومخاطر التمويل التي قد تتعرض لها البنوك في دولة الإمارات. بالتالي، فهي المخاطر التي قد تنتقل في نهاية المطاف إلى الاقتصاد الإماراتي بشكل حقيقي.

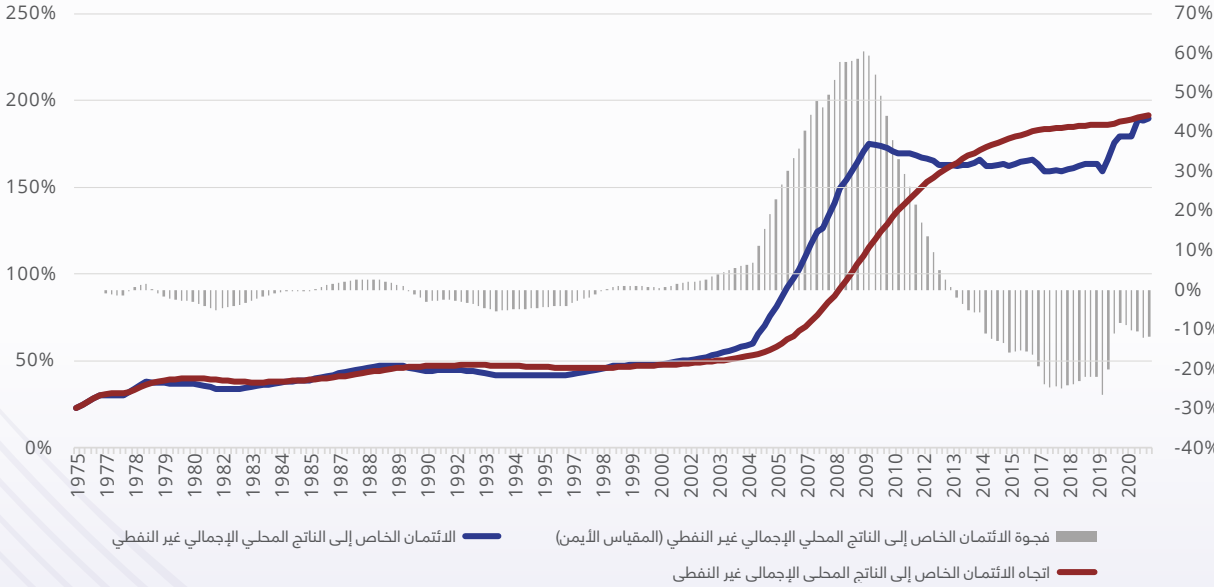
شهدت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية⁸ زيادة طفيفة خلال العام 2021 بمقدار 2.4 نقطة مئوية، وظلّت على نطاق واسع ضمن نطاقها التاريخي خلال السنوات العشر الماضية بواقع 25.3% كما في شهر ديسمبر 2021. لا يشير هذا المستوى إلى أي تغيير كبير في مستويات الودائع⁹ الأجنبية في النظام، ولا يعني أي زيادة في شهية البنوك لجذب وداائع غير المقيمين بتكاليف أعلى لتمويل النمو في الإقراض.

دورة الائتمان

إن تحليل مستويات نمو الائتمان في القطاع الخاص بما يتناسب مع الاقتصاد الكلي يشكّل أداة تُساعد في الإشارة إلى أي فرط محتمل في الاقتصاد مدفوع بالاقتراض المفرط سواءً من قبل الشركات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد على حد سواء. يتم احتساب هذا المؤشر في دولة الإمارات على مدى فترات زمنية طويلة تمتد لأكثر من 40 عاماً. وقد شهد ائتمان القطاع الخاص¹⁰، والذي يشمل الاقتراض من بنوك إماراتية (70%)، وإصدار سندات من قبل كيانات إماراتية (14%)، وقيام كيانات إماراتية بالاقتراض من الخارج (16%)، مستوى نمو بلغ 3.9%، وهو مشابه لمستويات نموه في العام الماضي، حيث كان نصف هذا النمو مدفوعاً بقيام كيانات إماراتية بالاقتراض محلياً، في حين ساهمت بقية الكيانات بالاقتراض من الخارج وإصدار سندات. ولأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي سجل نمواً بمعدل مماثل لنمو الائتمان، فإن النسبة الكلية للائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ظلّت مستقرة نسبياً طيلة هذا العام.

وقد استقرت الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي¹¹ للائتمان الخاص في عام 2021، وهي مؤشر يتم اتباعه على نطاق واسع، لمراقبة النمو الائتماني المفرط المحتمل، حيث بلغت 11- نقطة مئوية تقريباً، مما يشير إلى تحسن الأوضاع المالية الكلية مقارنة بالسنوات الأخيرة.

الرسم البياني 4.2.1: الائتمان الخاص على نطاق أوسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



المصدر: بيانات وتقديرات المصرف المركزي، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وبلومبيرغ

⁹ يتم اعتبار الودائع الأجنبية بأنها خصوم ثانوية، ويتم إدراجها عند احتساب نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية.

¹⁰ يُعرّف إجمالي الائتمان الخاص بأنه إجمالي الائتمان المقترض من قبل القطاع الخاص بدخل دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومة، وباستثناء القطاع الحكومي. يتم حساب الاتجاه الإحصائي باستخدام تقنية هودريك بريسكوت "HP filter" من جانب واحد مع مقياس مرونة يساوي 400,000.

¹¹ يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هنا بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، حيث يُعتبر هذا مقياساً أكثر دقة للنشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، عند مقارنته مع مستويات الاقتراض، وهو شائع الاستخدام في الدول الغنية بالموارد.

⁵ لمزيد من المعلومات المتخصصة حول الدورات المالية وخصائصها، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي للعام 2019 الصادر عن المصرف المركزي.

⁶ المخاطر المضمّنة في السوق لتخلف البنوك عن السداد في دولة الإمارات هي استناداً إلى الاحتمالية المرجّحة للتخلف عن السداد لإجمالي الأصول بالنسبة للبنوك وتم الحصول عليها من بلومبرغ.

⁷ لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى رأس المال والربحية ضمن القسم 1.2.

⁸ يُصنّف المصرف المركزي الخصوم الأساسية كودائع مقيمة من حكومات، وشركات غير مالية، وأسر، بينما يعتبر البقية بأنها خصوم ثانوية.

البيئة المالية الكلية

01

الفصل 3.1 أسواق الأصول

شهدت سوق الأسهم في أبوظبي ودبي تحسناً في أدائها تزامناً مع الإدارات الجديدة في السوقين. بالإضافة ذلك، فقد عكست سوق العقارات اتجاهها، الأمر الذي أظهر دلائل على التعافي. وقد ساهمت مبادرات الحكومة الإماراتية، وبيئة أسعار الفائدة المنخفضة، وارتفاع النشاط الاقتصادي في تعافي سوق العقارات. فضلاً عن ذلك، أدت الأصول المشفرة إلى إحداث تغيير في المشهد المالي، وتعد بإحداث كفاءة في التطبيقات، في الوقت الذي تفرض فيه مخاطر جديدة أيضاً.

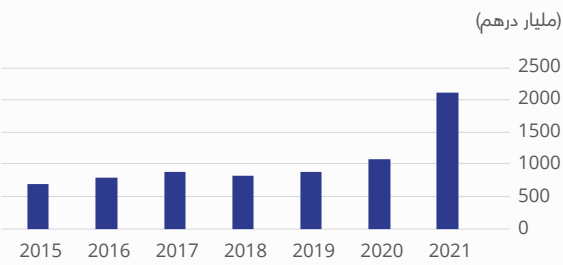


أسواق رأس المال

قدمت هذه المعلومات هيئة الأوراق المالية والسلع

لمحة عامة عن أسواق الأسهم الإماراتية خلال العام 2021

الرسم البياني 1.3.1: القيمة السوقية للأسواق المالية الإماراتية



المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

أنهى المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية السنة مسجلاً أداءه السنوي الأفضل على مدى السنوات الستة عشر الماضية، فقد كسب مؤشر أبوظبي ما يزيد عن 68% في عام 2021، مما جعله أفضل مؤشرات الأسهم أدلةً في العالم. كما قفزت سيولة سوق أبوظبي للأوراق المالية بأكثر من أربعة أضعاف، بينما ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 119.0% في عام 2021، لتبلغ 1,626.3 مليار درهم، مدعومة بسلسلة من عمليات الإدراج في عام 2021. وسجلت القيمة المتداولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً كذلك، من 72.8 مليار درهم في عام 2020 إلى 369.5 مليار درهم في عام 2021، أي بنسبة 407.8%، مدفوعة بارتفاع في مستويات الاستثمار المحلي والعالمي. وإضافة لذلك، ارتفعت استثمارات الأجانب حيث سجل إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية تدفقاً إلى الداخل قدره 15.3 مليار درهم خلال عام 2021، بينما أظهر صافي تدفقات الاستثمار المؤسسي الداخل زيادة قدرها 18.3 مليار درهم.

في عام 2021 شهد سوق أبوظبي للأوراق المالية إضافة شركات جديدة إلى قائمة الشركات المدرجة. كما شهد مطلع العام 2021 إطلاق استراتيجية “ADX One” التي تهدف إلى توفير عروض أوسع للمنتجات والخدمات في السوق، والاستثمار في بنية تحتية حديثة، بالشراكة مع سوق عالمية رائدة. وكجزء من تلك الاستراتيجية، أدخل سوق أبوظبي للأوراق المالية سوقاً للمشتقات في الربع الرابع من عام 2021 من خلال توقيع اتفاقية مع “ناسداك” لتقديم حلول تقنية للسوق، بما في ذلك تكنولوجيا المطابقة، والمقاصة والتسوية.

الجدول 1.3.1: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية	2020	2021	التغير %
المؤشر (نقطة)	5045.3	8488.36	68.2%
القيمة المتداولة (مليار درهم)*	72.771	369.51	407.8%
الحجم المتداول (مليار سهم)*	21.831	60.8	178.5%
الصفقات*	513,080	1,386,313	170.2%
القيمة السوقية (مليار درهم)**	742.59	1626.31	119.0%
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء – بيع) (مليار درهم)	-2.061	15.27	-
صافي المستثمرين المؤسسين (شراء – بيع) (مليار درهم)	2.904	18.26	-

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

*يشمل ذلك: الشركات العامة (الحكومية) والخاصة المحلية، والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة.

**يشمل ذلك: الشركات العامة والخاصة.

أظهر سوق دبي المالي قوته في تحقيق النمو وتوليد الزخم خلال عام 2021، بأداء قوي تجلّى بصورة رئيسة في ارتفاع مؤشر السوق بنسبة 28.2% ونمو بنسبة 10.2% في إجمالي حجم التداول، ليبلغ 72.3 مليار درهم للسنة. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنسبة 21.0% لتتجاوز 411 مليار درهم في عام 2021. وقد كان لثقة الأجانب في سوق دبي المالي تأثير إيجابي؛ إذ بلغ إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية 1.9 مليار درهم في عام 2021. وارتفع صافي تدفقات الاستثمار المؤسسي في سوق دبي المالي إلى 0.6 مليار درهم.

في عام 2021، افتتح سوق دبي المالي التداول في صندوق الاستثمار العقاري (REITs) بإدراج جديد. وقد أسهم ذلك في تعزيز استراتيجية تنوع المنتجات التي يقدمها سوق دبي المالي، متيحاً لمستثمرين فرصاً جديدة، في هيئة صندوق متداول في البورصة يتتبع أداء الأسهم عالية السيولة المدرجة بدولة الإمارات العربية المتحدة في سوق دبي المالي.

وقد جاء هذا الأداء في سوق دبي المالي نتيجة لتحسينات في تبسيط إمكانية الوصول، وتنوع المنتجات المتاحة، والارتفاع بالخدمات، مصحوباً بتركيز مستدام على الابتكار والأتمتة. وقد تعززت هذه العوامل البناءة بالتأثيرات الإيجابية لخطة دبي الاستراتيجية لتطوير سوقها المالي، بهدف زيادة إجمالي القيمة السوقية ليصل إلى 3 تريليون درهم من خلال مبادرات تتضمن برنامجاً لإدراج 10 تكتلات مملوكة للحكومة.

الجدول 2.3.1: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي	2020	2021	التغير %
المؤشر (نقطة)	2492	3,195.91	28.2%
القيمة المتداولة (مليار درهم)*	65.615	72.33	10.2%
الحجم المتداول (مليار سهم)*	65.472	49.97	-23.7%
الصفقات*	977,526	874,591	-10.5%
القيمة السوقية (مليار درهم)**	340.14	411.47	21.0%
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء – بيع) (مليار درهم)	0.661	1.88	184.4%
صافي المستثمرين المؤسسين (شراء – بيع) (مليار درهم)	-1.031	0.64	-

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

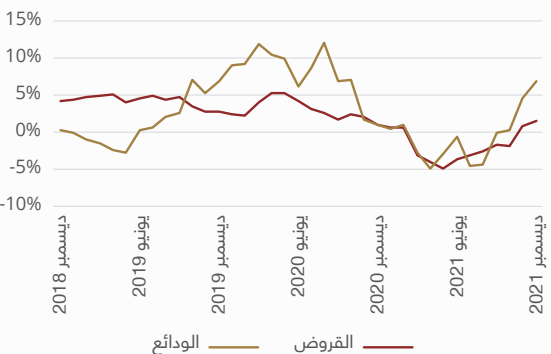
*يشمل ذلك: الشركات العامة والخاصة (المحلية – الأجنبية)، والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة

**يشمل ذلك: الشركات العامة والخاصة.

قطاع الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

تؤدي الشركات دوراً أساسياً في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ هي واحدٌ من المستخدمين الرئيسيين للنظام المصرفي. وتؤثر أوضاع هذه الشركات ودرجة مرونتها على القطاع المالي في الدولة، وبالتالي على مجمل الاستقرار المالي. ويعتبر قطاع الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة¹² في وضعية صافي مقترض، أي تتجاوز قروضه ودائعه، ويشكّل حوالي 46% من إجمالي ودائع النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، و56% من إجمالي القروض. وعلى الرغم من أن قروض وودائع قطاع الشركات بدولة الإمارات شهدت نمواً سلبياً خلال الجائحة، إلا أنها بدأت في الانتعاش في النصف الثاني من عام 2021، حيث سجلت الودائع نمواً بوتيرة أسرع بنسبة 6.8% مقارنة بنمو بنسبة 1.7% في القروض كما في شهر ديسمبر 2021. وقد يكون ذلك انعكاساً لعملية المبادلة التي حدثت مؤخراً بين الانتعاش الاقتصادي والتعافي في أنشطة بعينها، وتأخر القرارات الاستثمارية بسبب عدم التيقن الذي يسود الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم.

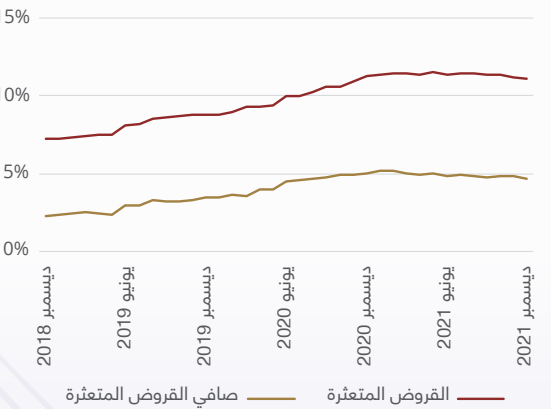
الرسم البياني 2.3.1: نمو قروض وودائع الشركات المقيمة (على أساس سنوي)



المصدر: المصرف المركزي

يشكّل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص¹³ بدولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 76% من إجمالي قروض قطاع الشركات، بينما يشكّل ائتمان الكيانات التابعة للحكومة حوالي الربع فقط. وبالمثل، فإن 27% من ودائع قطاع الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة قد أتت من الكيانات التابعة للحكومة، كما في شهر ديسمبر 2021. أما بخصوص نسبة القروض المتعثرة لقطاع الشركات في دولة الإمارات، فقد ظلت تتخذ منحى تصاعدياً، بينما سجلت الكيانات التابعة للحكومة أقل عدد من القروض المتعثرة. غير أن هذه التوجه بدأ منذ نهاية العام 2020 في اللعندال، في ضوء تدابير ”خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة“ التي أطلقها المصرف المركزي.

الرسم البياني 3.3.1: إجمالي¹⁴ القروض المتعثرة لقطاع الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: المصرف المركزي

¹² يتضمن قطاع الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة الكيانات التابعة للحكومة المقيمة، والشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي الثروات الضخمة، والسندات التجارية.

¹³ يتضمن القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة الشركات المقيمة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي الثروات الضخمة والسندات التجارية.

¹⁴ المقيمة وغير المقيمة

سوق العقارات

يعد سوق العقارات مساهماً رئيسياً في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يشكّل حوالي خمس الناتج المحلي الإجمالي الكلي، ويمثل سوق أبوظبي العقاري وسوق دبي العقاري، السوقين العقاريين الأساسيين في الدولة.

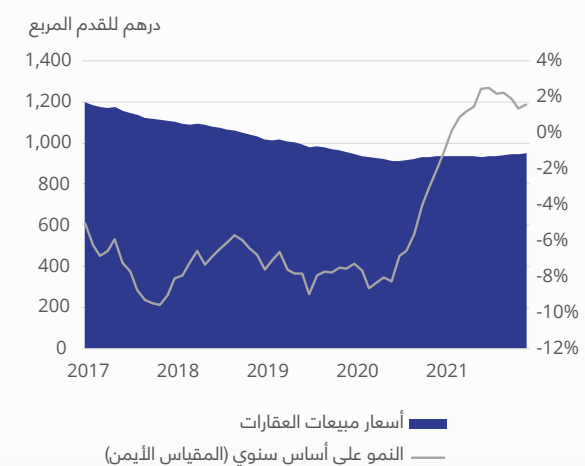
سوق العقارات السكنية

شهد سوق العقارات في إمارتي أبوظبي ودبي انتعاشاً، وأظهر دلائل على عودة الأسعار للارتفاع بعد أن وصلت حدها الأدنى. فقد سجلت أسعار مبيعات العقارات السكنية زيادة في كل من أبوظبي ودبي، لأول مرة منذ عدة سنوات، إضافة لاستقرار في أسعار الإيجارات¹⁷.

أبوظبي

في عام 2021، ارتفعت أسعار مبيعات العقارات السكنية بنسبة 1.6%. وإضافةً لذلك، بقيت أسعار الإيجارات السكنية تحت الضغط، ولكنها تراجعت بنسبة 1.4% فقط، وهي أقل نسبة تراجع منذ عام 2016¹⁸.

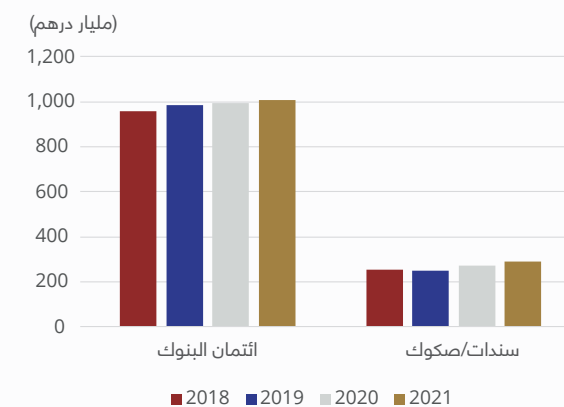
الرسم البياني 5.3.1: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي



المصدر: ريدين

ظلّ ائتمان قطاع الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة، الممنوح من البنوك، واقتراضه من سوق رأس المال يتصاعد، حيث بلغ ما يعادل حوالي 144% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2021. ومن حيث هيكل التمويل، فقد كان القطاع المصرفي هو المصدر الرئيسي حيث أسهم بأكثر من 80%، على الرغم من أن دور تمويل السوق قد سجل بدوره ارتفاعاً.

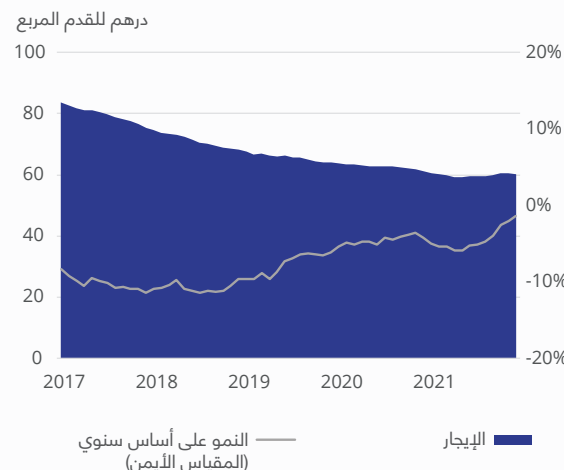
الرسم البياني 4.3.1: تفاصيل ائتمان قطاع الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: : المصرف المركزي وبلومبرغ

يقوم المصرف المركزي بمراقبة وتحليل أساسيات الشركات غير المالية بدولة الإمارات، المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي¹⁵. وقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية المختلفة متفاوتاً، حيث كان قطاعي السفر والضيافة الأكثر تأثراً. وقد انخفضت مستويات¹⁶ الرفع المالي الكلي بصورة طفيفة عن مستوياتها في عام 2020، حيث بلغت 103%، مع استمرار وجود تباينات في الرفع المالي. ومع ذلك، فقد ساعد الانتعاش الاقتصادي في إنعاش بعض القطاعات المتضررة من الجائحة. وتعافت كذلك مستويات الربحية في عام 2021، حيث بلغ إجمالي العائد على حقوق الملكية حوالي 10%، مع تحقيق عدد كبير من الشركات التي تم إخضاعها للتحليل نمواً إيجابياً في صافي الأرباح مقارنة بعام 2020.

الرسم البياني 6.3.1: أسعار الإيجارات السنوية في أبوظبي



المصدر: ريدين

دبي

في عام 2021، ارتفعت أسعار مبيعات العقارات السكنية بنسبة 12.6%¹⁹. وإضافةً لذلك، ارتفعت أسعار الإيجارات السكنية بنسبة 8.2%، للمرة الأولى منذ عام 2015. كما ارتفعت أسعار إيجارات المكاتب في دبي بنسبة 4.7%²⁰.

الرسم البياني 7.3.1: أسعار العقارات السكنية في دبي



المصدر: دائرة الأراضي والأمالك - دبي

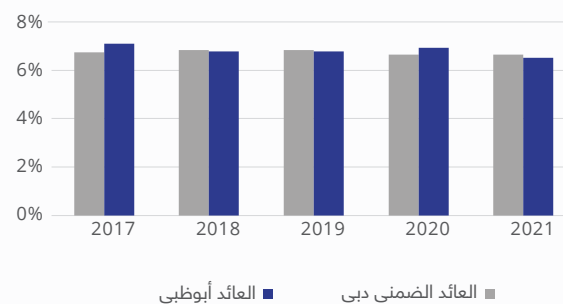
الرسم البياني 8.3.1: أسعار الإيجارات السنوية في دبي



المصدر: ريدين

تراوح متوسط العائد السنوي الكلي للإيجارات السكنية في أبوظبي ودبي حول 6.5% و 6.7% على التوالي، خلال عام 2021.

الرسم البياني 9.3.1: متوسط العائد على الإيجارات السكنية



المصدر: ريدين ودائرة الأراضي والأمالك - دبي

شهد الطلب على العقارات في دبي انتعاشاً في عام 2021، كما يشير لذلك عدد معاملات مبيعات العقارات. فقد بلغ عدد معاملات مبيعات العقارات 84,565 في عام 2021، مقارنة بـ 51,154 في عام 2020²¹. وتعد الزيادة بنسبة 65.3% ارتفاعاً من الانخفاض بنسبة 8.5% الذي حدث في عام 2020. كما جاءت في مقابل الزيادة في الطلب زيادة في المعروض الجديد من العقارات السكنية في دبي، لتصل إلى 41,448 وحدة في عام 2021 (11.3% من المخزون)، مقارنة بـ 38,900 وحدة في عام 2020. وفي أبوظبي، بلغ المعروض من العقارات السكنية الجديدة حوالي 5,435 وحدة في عام 2021 (7.9% من المخزون)، مقارنة بـ 2,900 وحدة في عام 2020.

¹⁹ يتم احتساب أسعار مبيعات العقارات السكنية في دبي باستخدام بيانات دائرة الأراضي والأمالك - دبي.

²⁰ يتم احتساب أسعار إيجارات العقارات السكنية وأسعار إيجارات المكاتب في دبي باستخدام بيانات ريدين.

²¹ دائرة الأراضي والأمالك - دبي.

¹⁵ تتألف العينة من 67 شركة غير مالية، بما في ذلك الكيانات التابعة للحكومة المدرجة في البورصة. وتحتاز العينة للشركات الكبيرة الراسخة مع انحياز قطاعي لقطاعي الاتصالات والقطاع العقاري.

¹⁶ يشير الرفع المالي إلى إجمالي الخصوم زيادة على إجمالي حقوق الملكية.

¹⁷ يتم احتساب التغيرات في الأسعار على أساس سنوي، بمقارنة أرقام نهاية الفترة الشهرية لشهر ديسمبر 2021 إلى شهر ديسمبر 2020

¹⁸ يتم احتساب أسعار مبيعات العقارات السكنية وأسعار الإيجار على مستوى أبوظبي باستخدام متوسطات ريدين المتحركة.

المبادرات الحكومية

أسهمت الاستجابة الفعالة لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لجائحة كوفيد-19 في انتعاش النشاط الاقتصادي، والتعافي الشامل لسوق العقارات، ونمو شهية الاستثمار الكلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد ساهم الإعلان عن خيارات إقامة أكثر مرونة وطويلة الأجل للمقيمين، وبيئة الفائدة المنخفضة وتأشيرات الدخول الأكثر مرونة في انتعاش سوق العقارات والرهن العقاري. وإضافة لذلك، عمدت حكومة إمارة أبوظبي إلى توسيع خيارات الإسكان لمواطنيها لتشمل خيار تلقي منحة لشراء عقار من قائمة مطوّرين معتمدين، بالإضافة لنظام منح الأراضي والسكن القائم حالياً.

الأصول المشفّرة الخاصة

تُحدث الرقمنة تحولاً ملموساً في مجال المالية، وتسهم تطبيقات الأصول الرقمية المتزايدة في تغيير المشهد الحالي والطريقة التي يُنفَّذ بها المستهلكون الخدمات المالية.

والأصول المشفّرة الخاصة هي أصول رقمية تعتمدُ بشكل أساسي على التشفير وتقنية دفتر الأستاذ الموزّع أو تقنيات مشابهة²². وبصفة عامة، هذه الأصول غير صادرة وغير مضمونة من قبل بنك مركزي أو سلطة عامة، وليس لها سمة العملة القانونية. يمكنُ استخدام الأصول المشفرة كوسيلة للصرف أو للضمان أو للاستثمار، ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها إلكترونياً من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

يشهد عددٌ متزايدٌ من أسواق الأصول المشفرة الخاصة تطورات، تزامناً مع وعود بمزيد من السرعة والكفاءة وخفض التكلفة مقارنةً بنظم الدفع، إلا أنه لم يتم تنفيذ تلك الوعود بكاملها حتى الآن. هذا الأمر قد يُشكّل في نهاية المطاف تهديداً للاستقرار المالي العالمي، نظراً للنطاق الواسع لتلك الأصول المشفرة، ونقاط الضعف في هيكلها، وازدياد ارتباطها بالنظم المالية التقليدية. في عام 2021، نمت القيمة السوقية لسوق الأصول المشفرة 3.5 مرات لتصل إلى 2.6 تريليون دولار أمريكي، إلا أن ذلك لا يُمثل سوى جزء صغير من أصول النظام المالي العالمي الكلية²³. وعلى الرغم من ذلك فإن العملات المستقرة، وهي نوع من الأصول المشفرة، تمثل خطراً بالفعل، وذلك لأنها تربط بين منصات تمويل غير مركزية ونظم دفع تقليدية. وعند استخدامها كحلقة ربط في التمويل التقليدي، فإنها قد تشكل قنوات رئيسية لنشر التبعات السلبية. بالإضافة لذلك، تحمل الأصول المشفرة في طياتها مخاوف رئيسية بالنسبة للجهات الرقابية المالية والحكومات، نظراً لجوانب حماية المستهلك، والأمن السيبراني، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والبصمة الكربونية.

توجد الأصول المشفرة ضمن ما يشار إليه باسم ”البلوك تشين“ أو تقنية دفتر الأستاذ الموزّع²⁴، على شكل يمكن أن يعمل، أو تكون له خصائص وسائل الدفع الرقمية. تشمل أشكال رموز الأصول المشفرة على:

- رموز رقمية، بما في ذلك الرموز الخاصة بالأوراق المالية؛
- رموز مدعومة بأصول، تُمثّل مصالح الملكية في الممتلكات؛
- رموز تسمى بـرموز المرافق، وهي تستخدم للحصول على السلع والخدمات على منصة رقمية معينة، أو رموز غير قابلة للاستبدال مستخدمة كأدوات للمقتنيات أو للاستثمار.

إن أحد القطاعات السريعة النمو في أسواق الأصول المشفرة، هو التمويل اللامركزي، وهو قطاع يشتمل على مجموعة متنوعة من التطبيقات التي تسعى لمحاكاة وظائف مالية تقليدية. تَهْدَفُ دفاتر المعاملات اللامركزية، إلى جانب خوارزميات آلية (أي عقود ذكية)، إلى توفير خدمات مالية دون وسطاء مركزيين مثل البنوك أو وكلاء الوسطاء أو مسؤولي الخدمات أو البورصات المركزية. يتم من خلال التمويل اللامركزي حالياً تنفيذ ثلاثة أنواع رئيسية من المعاملات المالية هي: الإقراض (الاقتراض المضمون للأصول المشفرة)، والتداول والاستثمار (مثل صناديق الاستثمار التقليدية لتخصيص أموال المستثمرين ضمن مختلف منصات الإقراض المشفرة، وفقاً لاستراتيجيات مبرمجة سابقاً). وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة تشبه ظاهرياً المعاملات المالية الحقيقية، إلا أنها بقيت في الحقيقة تقتصر إلى حد كبير على نظام التشفير ذاته.

مع ذلك، ينطوي الاحتفاظ بهذه الأصول واستخدام التكنولوجيا المتصلة بذلك على مخاطر استثمارية وأمنية، وتتمثل المخاطر الاستثمارية الرئيسية في أن أغلب هذه الأوراق المالية غير مدعومة بممتلكات فعلية أو عملات مركزية صادرة من قبل بنوك مركزية، الأمر الذي من شأنه زيادة تذبذبها. يكمنُ الخطر الأمني الرئيسي في عمليات الصرف والمخاطر السيبرانية المضمنة فيها، فهي تُشكل هدفاً للقراصنة وتخضع لمخاطر تشغيلية أخرى مثل الاحتيال، كما تعدُّ المحافظ الإلكترونية هدفاً آخرًا للمحتالين. بالإضافة لذلك، يمكن للمستخدمين ببساطة نسيان كلمة المرور الخاصة (كلمة السر) الخاصة بمحففظهم الرقمية، وبالتالي فقدانهم لإمكانية الوصول إليها بشكل دائم.

تعملُ البنوك التجارية والمركزية في مختلف أنحاء العالم على استكشاف طرقٍ للاستفادة من تكنولوجيا البلوك تشين للحد من المشكلات في نظم الدفع، لتصبح أسرع وأكثر أماناً، ولتبسيط بعض العمليات المالية.

يبدُلُ بنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي والهيئات التنظيمية الأخرى جهوداً متواصلة لوضع إطار تنظيمي لتعريف الأصول المشفرة وتصنيفها. تقوم أيضاً هذه الجهات بدراسة الثغرات التنظيمية المحتملة، مثل تلك الناشئة عن الطبيعة العابرة للحدود وعبر قطاعات الأصول المشفرة، والتي ستكون مكوناً رئيسياً في التطور الكلي لهذه الأصول.

قد يساعد هذا الأمر مختلف المؤسسات المالية في التعامل مع الأصول المشفرة ضمن إطار عمل منظم على مدى المستقبل المنظور، طالما بقيت المخاطر الضمنية في هذه الأصول تحت المراقبة بشكل جيد، ومن دون تعريض الاستقرار المالي الكلي للمخاطر²⁵.

العملات الرقمية للبنوك المركزية

العملة الرقمية للبنوك المركزية هي عملة إلزامية للدولة بشكلٍ رقمي. وهي مثل العملة الفعلية، وتصدرُ عن بنك مركزي وهي مغطاة بالتزاماته القانونية، أي أنها مسؤولية مباشرة للبنك المركزي، وبالتالي فهي أحد الأصول الرقمية الأكثر أماناً والمتوفرة للجمهور، مع صفر مخاطر الائتمان أو السيولة المرتبطة بها. من جانب آخر، فإن الأصول المشفرة التي يصدرها القطاع الخاص ليس لديها سلطة مركزية تتحمل هذه المسؤوليات. وقد أصدرت العديد من السلطات الإشرافية المحلية والدولية تحذيرات بشأن المخاطر المرتبطة بالأصول المشفرة.

الأشكال المختلفة للعملات الرقمية للبنوك المركزية

يمكن أن يكون للعملات الرقمية للبنوك المركزية بنية مختلفة. وبشكل عام، يمكن أن تكون عملة رقمية للبنك المركزي مصدرة إما لاستخدامها من قبل الشركات أو من قبل الأفراد، أو تكون استناداً لحساب أو لرمز، أو منظمة وفقاً لنموذج مباشر أو هجين أو وسيط، ومطوّرة بتقنيات مختلفة.

يتم توفير عملة رقمية لبنك مركزي مخصصة فقط للمؤسسات المالية التي تخضع للرقابة، بينما يتم توفير عملة رقمية لبنك مركزي مخصصة للأفراد والشركات (”ورقة نقدية رقمية“). يمكن الوصول إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية القائمة على الرموز بشكل مجهول (مثل النقد)، في حين أن العملات الرقمية للبنوك المركزية القائمة على الحساب تتطلب إثبات الهوية.

تختلف النماذج المباشرة أو الهجينة أو التي تشتمل على وساطة في كيفية تنظيم التعاون بين البنك المركزي والقطاع الخاص، أي ما هو دور البنك المركزي والوسطاء في تنفيذ

المدفوعات، والربط مع العملاء وحفظ السجلات. يمكن أن تكون السجلات (التي توضّح المبلغ المدفوع ولمن تم دفعه) منظمة بشكل مركزي أو لا مركزي. وبالنسبة لهذه الأخيرة، تعد تقنية دفتر الأستاذ الموزع إحدى التقنيات التي يمكن استخدامها.

يوجد العديد من الخيارات التشغيلية، ويُعتبر تقييم مزاياها وجدواها أحد مجالات البحث التي يتم إجراؤها. في أغلب الحالات، يتم تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية بشكل هندسي للحفاظ على هيكل ذو مستويين للنظام النقدي، أي تقسيم العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص. يتمثل الدور الذي يمارسه البنك المركزي في إرساء ثقة عامة لدى الجمهور بالنسبة للمبالغ المالية والمدفوعات، وفي دعم المصلحة للعامة، في حين يسعى القطاع الخاص إلى الابتكار وإلى توفير خدمات للأفراد بشكل أفضل من خلال المنافسة المفتوحة.

أنشطة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يدرس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بفعالية المزايا والنماذج المختلفة للعملات الرقمية للبنوك المركزية، فهو يشارك في اجتماعات للبنوك المركزية، والتي تجري تجارباً لتحسين الكفاءة في المدفوعات عبر الحدود (كلًا من مشروع ”عابر“ ومشروع ”الجسر للعملات الرقمية“ التي اشتملت على العديد من العملات الرقمية للبنوك المركزية). يعتزم المصرف المركزي مواصلة دراسة إمكانية الاستخدام المحتمل للعملات الرقمية للبنوك المركزية من قبل الشركات.

²⁵ لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى وثيقة الاستشارة ”المعالجة الاحترازية للاندكشاف على الأصول المشفرة“ الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

²² التعريف من قبل مجلس الاستقرار المالي.

²³ تقييم المخاطر بالنسبة للاستقرار المالي من جانب الأصول المشفرة من قبل مجلس الاستقرار المالي.

²⁴ حسب دفتر الأستاذ الموزع، تُسجّل البلوك تشين معاملات الأصول الرقمية في مجموعات بيانات ثابتة يتم ”ربطها“ معاً في ترتيب معين وتكون محمية بـرموز ”تشفير“ معقدة في الكمبيوتر.

تقييم النظام المصرفي

02

الفصل 1.2 تقييم القطاع المصرفي

أظهر النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة مرونة في مقاومة تداعيات الجائحة، بينما كان له دورٌ داعمٌ أيضاً في تقديم العون للأسر ومؤسسات الأعمال المتأثرة بالجائحة. وقد حافظ النظام المصرفي على مصدات كافية من رأس المال والسيولة، بينما انتعشت الربحية مجدداً، مقتربة من مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021، حيث بدأ التعافي الاقتصادي يكتسب زخماً متزايداً. وبالتطلع للمستقبل، فبينما ظل النظام المصرفي مرناً، فإن الجائحة تسببت في نشوء مخاطر في بيئة الائتمان، وأسهمت في تسريع الرقمنة. وكسلطة رقابية استشرافية، فإن المصرف المركزي يقوم أيضاً بتحليل المخاطر الناشئة، بما في ذلك المخاطر البيئية، والاجتماعية، ومخاطر الحوكمة، والتبعات المالية للتوترات الجيوسياسية، ومخاطر الامتثال لمتطلبات مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، والمخاطر السيبرانية المتزايدة.



التوجهات والتوقعات المستقبلية للمخاطر

أظهرت الأنظمة المصرفية على مستوى العالم، بما في ذلك البنوك في دولة الإمارات، قدرة على الصمود في مواجهة تداعيات جائحة كورونا. ومع ذلك، فقد عُرِضَت التطورات الأخيرة النظام المصرفي الدولي لمخاطر ناشئة متعاضمة الأهمية. وتشمل هذه المخاطر (1) تبعات مخاطر الائتمان من اعتراف مستقبلي بانكشافات متراجعة القيمة نتيجة للجائحة، (2) رقمنة متسارعة تؤثر على نماذج أعمال البنوك ونماذجها التشغيلية، والأمن السيبراني، والمخاطر الاستراتيجية، (3) تركيز أكبر على المخاطر البيئية والاجتماعية، ومخاطر الحوكمة، وعدم يقين متجدد يتعلق بتوترات جيوسياسية، ومعالجة متطلبات الامتثال لمواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب.

تداعيات الجائحة على أوضاع مخاطر الائتمان

تسببت الجائحة في اضطراب تأثرت به معظم مؤسسات الأعمال على مستوى العالم، مع تفاوت في حدة التأثير في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد نجمت عن تلك التداعيات تحديات مؤقتة في جانب التدفقات النقدية تم التخفيف من حدتها في دولة الإمارات عبر مبادرات حكومية مختلفة، بما في ذلك برنامج تأجيلات سداد أقساط القروض، الذي تم توفيره من خلال "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة" التي أطلقها المصرف المركزي. وقد استأنفت معظم مؤسسات الأعمال المتأثرة عملياتها عندما تم، تدريجياً رفع القيود المتعلقة بالجائحة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الجائحة في التأثير في القطاعات المعرّضة للتأثر، وقد تؤدي، في بعض الحالات، إلى تأثيرات سلبية ممتدة الأجل في أوساط مؤسسات الأعمال والقطاعات الاقتصادية الأكثر تعرّضاً للضرر.

وتعكس آفاق مخاطر الائتمان المصرفي التوقعات بانتعاش مستمر في بيئة الأعمال. وبناءً عليه، عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى تعديل توقعاتها المستقبلية لغالبية البنوك الوطنية بدولة الإمارات من سلبية إلى مستقرة خلال سنة 2021. كما قام المصرف المركزي بتقليص نطاق برنامج "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة" تدريجياً حتى إنهاؤه بالكامل بنهاية سنة 2021. وبما أن معظم التسهيلات الائتمانية المؤجلة قد استؤنفت بجدول سدادها الأصلية أو المعاد هيكلتها، يتعين على البنوك أن تقوم بصورة استباقية بالتعرّف على مخاوف جودة الأصول على المدى الطويل، وتكوين المخصصات الكافية.

الرقمنة والتغييرات في نماذج الأعمال

تسبب تسارع الرقمنة على مستوى العالم خلال الجائحة في زيادة الضغط على نماذج الأعمال التقليدية المعتمدة لدى البنوك. وتنطوي التحولات التكنولوجية الكبرى على منافع ومخاطر محتملة للقطاع المصرفي في الوقت نفسه. تسهم الرقمنة والابتكار المحقّق بالتكنولوجيا في تعزيز كفاءة الأعمال، وتوسيع نطاق الخدمات المالية. ومع ذلك، وبجانب المخاطر المالية التقليدية، تفرض الرقمنة مخاطر غير مالية مثل المخاطر المتزايدة المتعلقة بأوجه القصور ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات، ومخاطر تعهيد الخدمات، واستمرارية الأعمال، والمخاطر السيبرانية.

وتفرض الرقمنة تحديات لنماذج الأعمال التقليدية للبنوك واستراتيجياتها، من خلال تطورات تكنولوجية جديدة، ومنافسة أكبر مع شركات تكنولوجيا مالية جديدة. ومن ثم يتعين أن يكون التصدي للتحديات ذات الصلة بالتحول الرقمي، ضمن أولويات البنوك.

وقد تسببت الجائحة في تسريع وتيرة الرقمنة والتغييرات في نماذج أعمال البنوك العاملة في دولة الإمارات أيضاً. وتقدمت بنوك رقمية جديدة بطلبات للحصول على تراخيص للعمل في دولة الإمارات. ومنذ بداية الجائحة في سنة 2020، تراجع عدد الفروع الفعلية لبنوك الإمارات بنسبة 20.1%، مما أدى إلى تخفيض نفقات مقر الفروع الفعلية بنسبة 29.1%. وفي المقابل، ارتفعت نفقات تقنية المعلومات والتعهيد.

المخاطر الناشئة في مجالات البيئة، والمسؤولية الاجتماعية ومخاطر الحوكمة (ESG)، والمخاطر الجيوسياسية ومخاطر مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب

يتطلب الانتشار العالمي المتزايد لعوامل المخاطر المرتبطة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة من البنوك أن تقوم بتطوير استراتيجيات تمويل مستدامة وأطر لإدارة المخاطر ذات الصلة. وتشمل المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة مخاطر مالية وأخرى غير مالية يتعين على البنوك دمجها في أطرها الخاصة بإدارة المخاطر، ومعايير منح الائتمان، والحوكمة.

وتتفاوت درجات إدارة المخاطر إلى حد كبير بين المؤسسات المالية والمناطق الجغرافية. فبينما سجل السوق العالمي للسندات والصكوك المستوفية لمتطلبات المخاطر البيئية، والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) نمواً من حوالي 100 مليار دولار أمريكي قبل خمس سنوات إلى ما يربو عن 1 تريليون دولار أمريكي في سنة 2021، فإن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لم تصبح بعد في طليعة المناطق منشأ هذه الفئة من المنتجات العالمية طبقاً للمتطلبات البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

وعلاوة على ذلك، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في أوروبا خلال النصف الأول من سنة 2022. وعلى الرغم من أن الانكشاف الائتماني المباشر للمؤسسات المالية المرخّصة بدولة الإمارات لكل من روسيا وأوكرانيا، كان منخفضاً، إلا أن التداعيات غير المباشرة على النظام المالي قد تتضح من خلال تأثيرات الجولة الثانية أو اضطرابات المخاطر التشغيلية.

وتماشياً مع التزام دولة الإمارات الراسخ بمواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، يتوقع المصرف المركزي أن تقوم المؤسسات المالية بتعزيز آلياتها المكثّسة لمراقبة مخاطر الامتثال لمتطلبات مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، والتحقق من المواءمة التامة مع توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) و"خطة العمل الوطنية" لدولة الإمارات العربية المتحدة²⁶.

التوجهات العالمية الرئيسية والمخاطر التي تؤثر على البنوك

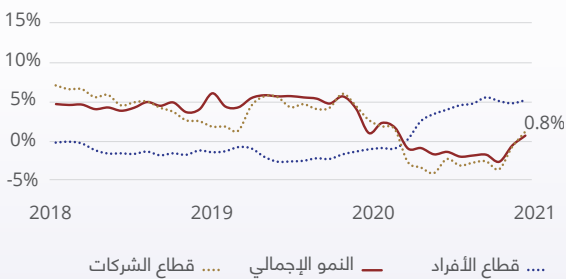
تداعيات الجائحة على أوضاع مخاطر الائتمان	
- تأثيرات سلبية وانكشافات على المدى البعيد في القطاعات الاقتصادية الأكثر تعرّضاً للضرر - التعافي في الطلب على الائتمان وسط عدم التيقن بشأن النظرة المستقبلية الاقتصادية	
الرقمنة والتغييرات في نماذج الأعمال	
- تسارع الرقمنة والتغييرات في نماذج الأعمال لدى البنوك - التعرّض لمخاطر العمليات واستمرارية الأعمال والمخاطر السيبرانية	
المخاطر الناشئة في مجالات البيئة، والمسؤولية الاجتماعية ومخاطر الحوكمة (ESG)، والمخاطر الجيوسياسية ومخاطر مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب	
- زيادة التركيز على المخاطر في مجالات البيئة والمسؤولية الاجتماعية ومخاطر الحوكمة، ومخاطر استمرارية العمل، ومخاطر مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب - التداعيات المباشرة وغير المباشرة لزيادة التوترات الجيوسياسية	

المصدر: المصرف المركزي

الانكشاف الائتماني المصرفي

سجل إجمالي الإقراض المصرفي²⁷ ارتفاعاً معتدلاً في سنة 2021 بنسبة 0.8% على أساس سنوي، بينما ارتفع الائتمان الممنوح للاقتصاد المحلي بنسبة 1.1% وتراجع الائتمان عبر الحدود بنسبة 1.8%. وفي النصف الثاني من سنة 2021، انتعش نمو الإقراض، إذ بدأت أنشطة الأعمال في التعافي وتم رفع تدابير احتواء الجائحة على نحو تدريجي. ويرجح أن تتحسن الآفاق المستقبلية للطلب على الائتمان في سنة 2022، مع تعافي الاقتصادات العالمية والمحلية²⁸.

الرسم البياني 1.1.2: نمو قروض النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطاعات مختارة (على أساس سنوي، %)



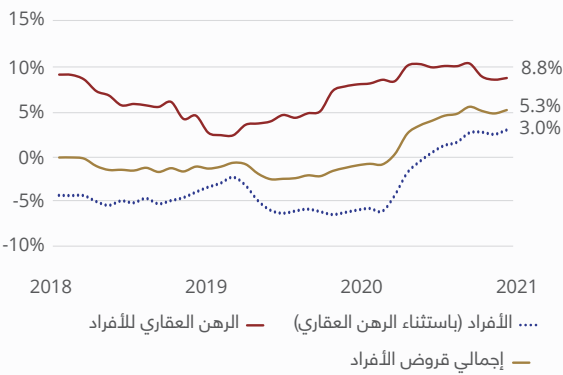
* اشتملت قروض قطاع الشركات على قروض لشركات القطاع الخاص، ولكيانات مرتبطة بالحكومة، ولأفراد من ذوي الثروات الضخمة، ولمنشآت صغيرة ومتوسطة

المصدر: المصرف المركزي

الانكشاف الائتماني للأفراد

سجّل إقراض النظام المصرفي لقطاع الأفراد أعلى نسبة نمو منذ 5 سنوات، مرتفعاً في سنة 2021 بنسبة 5.2% على أساس سنوي. وقد كان الارتفاع في إجمالي إقراض الأفراد مدفوعاً بنمو قوي في قروض الرهن العقاري السكني بنسبة 8.8% في سنة 2021. وقد تعرّز ذلك بيئة أسعار فائدة منخفضة وتدابير هيكلية حكومية²⁹، وتخفيض نسبة القرض إلى القيمة بالنسبة لمشتري المنازل لأول مرة في إطار "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة" التي أطلقها المصرف المركزي. سجلت الفئات الفرعية الأخرى للائتمان الأفراد (عدا قروض الرهن السكني) نمواً بنسبة 3.0% في سنة 2021، وهي أيضاً النسبة الأعلى في السنوات الخمس الماضية، الأمر الذي يعكس الانتعاش في الأنشطة الاستهلاكية. وعلى وجه الخصوص، سجلت بطاقات الائتمان وقروض السيارات نمواً بنسبة 6.0% و1.9% على التوالي، على أساس سنوي.

الرسم البياني 2.1.2: نمو قروض الأفراد في النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي

ظلت مخاطر الائتمان الناشئة عن القروض المصرفية الممنوحة للأفراد تحت السيطرة، الأمر الذي انعكس في النسبة المنخفضة للقروض المتعثرة، والانخفاض في القروض الجديدة المتجاوزة للأوان استحقاقها. فقد تراجعت نسبة صافي القروض المتعثرة في محفظة قروض الأفراد بمقدار 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى 1.7%. وقد أتاح برنامج تأجيلات سداد أقساط القروض في إطار "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة" التي أطلقها المصرف المركزي، تخفيفاً مؤقتاً في قيود التدفق النقدي بالنسبة للمقترضين الذين تأثروا سلباً بتداعيات الجائحة. ونتيجة لذلك، تم تخفيف مخاطر التدهور الحاد في جودة أصول الأفراد بسبب ضغوط التدفقات النقدية المؤقتة.

²⁷ ارتفعت أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 4.2% في سنة 2021، لتبلغ 3.3 تريليون درهم. وتمثل أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات 221% من إجمالي الناتج المحلي الكلي الاسمي.

²⁸ في شهر ديسمبر 2021، أظهر "تقرير التوجهات الائتمانية"، الصادر عن المصرف المركزي، زيادة في رغبة مؤسسات الأعمال والأسر في الحصول على الائتمان، مع توقعات ببيئة ائتمان أكثر ملاءمة في الربع الأول من سنة 2022.

²⁹ يرجى الرجوع للصفحة 22 بشأن مبادرات حكومة دولة الإمارات

²⁶ أقرت مجموعة العمل المالي (فاتف) بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أحرزت تقدماً إيجابياً في جهود مواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأعلنت مجموعة العمل المالي (فاتف) أنها قد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة تحت المراقبة المعززة.

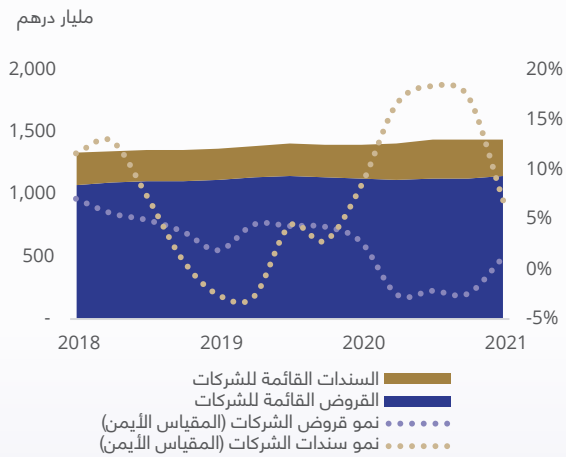
الانكشاف الائتماني لقطاع الشركات³⁰

حقق إجمالي الائتمان الممنوح لقطاع الشركات نمواً بنسبة 0.8% في العام 2021 مقارنةً بنسبة 0.9% في السنة الماضية. وقد كان ذلك النمو في الإقراض مدفوعاً بالقروض الممنوحة للشركات³¹، الذي سجّل نمواً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، ليبلغ 1.2 تريليون درهم، بينما تراجع ائتمان البنوك الممنوح للحكومة بنسبة 4.4% في سنة 2021.

لقد كان الإقراض لمؤسسات مرتبطة بالحكومة والتمويل التجاري المساهمين الرئيسيين في نمو قروض الشركات بالجملة بمعدلات نمو بنسبة 9.6% و 27.3% على التوالي، وقد واجهت قروض المؤسسات الخاصة انكماشاً بنسبة 1.9% في العام 2021، على الرغم من أن معدل الانخفاض كان أبطأ بحلول نهاية العام. وبشكل مشابه، انخفض إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 2.8% في العام 2021.

وفي توجّه أسهم في موازنة النمو الأكثر بطئاً في الإقراض المصرفي للشركات، دأبت الشركات على الدخول بصورة مستمرة لأسواق رأس المال، مستفيدةً من بيئة أسعار الفائدة المنخفضة. وقد بلغ نمو سندات الشركات القائمة ذروته في شهر يونيو 2021، مسجلاً 18.6%، على أساس سنوي، ثم انخفض إلى 6.8% مع نهاية 2021، وبلغت سندات الشركات 289.3 مليار درهم.

الرسم البياني 3.1.2: القروض الممنوحة للشركات والسندات القائمة



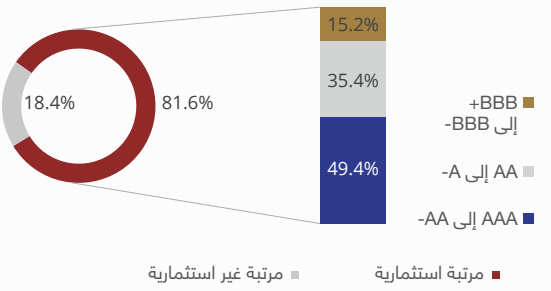
بوجه عام، ظلت مخاطر الائتمان للقروض الممنوحة لقطاع الشركات مرتفعة. حيث أن نسبة قروض الشركات المتعثرة كانت مرتفعة تاريخياً، وذلك بسبب قروض متعثرة قديمة. وبقيت عوامل المخاطر حاضرة في الانكشافات للقطاعات الضعيفة التي تأثرت خلال الجائحة. ومع ذلك، فقد تحسنت نسبة صافي

القروض المتعثرة بمقدار 0.4 نقطة مئوية منذ سنة 2020، لتصل إلى 4.7%.

المحفظة الاستثمارية للبنوك

شكّلت المحفظة الاستثمارية الإجمالية للبنوك 15.5% من إجمالي الأصول، أو 516.3 مليار درهم. وتألفت المحفظة الاستثمارية للبنوك، بشكل رئيسي، من سندات الدين، التي مثّلت 96.7% من محفظة الاستثمار، بينما توزع المتبقي بين حقوق الملكية واستثمارات مالية أخرى. وارتفعت استثمارات البنوك في سندات الدين بنسبة 7.0% على أساس سنوي، الأمر الذي يعكس وفرة في أوضاع التمويل المصرفي، واعتدال في الطلب على الائتمان. وظلت مخاطر الائتمان الناشئة عن استثمار البنوك في سندات الدين منخفضة نسبياً، حيث تم تصنيف أكثر من 80% من تلك السندات في مرتبة استثمار. وتألفت البقية من حوالي 16% من سندات دين مصنفة في مرتبة غير استثمارية و4% من أوراق مالية غير مصنفة.

الرسم البياني 4.1.2: محفظة سندات الدين التي يحتفظ بها النظام المصرفي لدولة الإمارات: مفصلة حسب فئات التصنيف



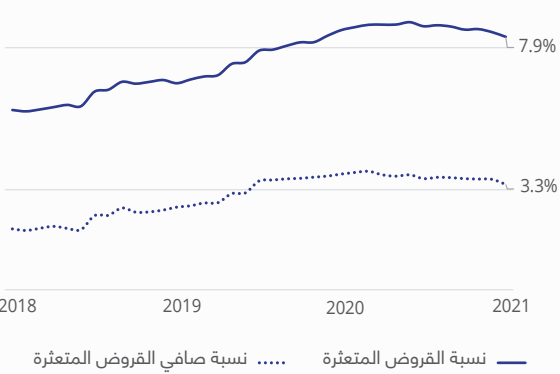
جودة الأصول

أظهرت الأنظمة المصرفية على مستوى العالم، بما في ذلك تأثرت جودة الأصول في النظام المصرفي لدولة الإمارات بتداعيات الجائحة، وإعادة هيكلة بعض كبار المقرضين في السنوات القليلة الماضية، والانكشافات القديمة السابقة للجائحة. وبلغت نسب القروض المتعثرة ذروتها في الربع الأول من سنة 2021 ثم انخفضت على نحو معتدل خلال ما تبقى من السنة. وأسهمت التدابير التي اتخذها المصرف المركزي في تسريع الاستقرار في القروض المتعثرة في سنة 2021، بما في ذلك تسهيل بعض إجراءات شطب الديون.

تراجعت نسبة صافي القروض المتعثرة ونسبة القروض المتعثرة، على نحو طفيف، لتصل إلى 3.3% و 7.9%، على التوالي، في سنة 2021. وتحسّنت تغطية المخصصات خلال سنة 2021،

ويعزى ذلك إلى زيادة في المخصصات المحددة بنسبة 3.0%، على أساس سنوي، بينما تراجعت نسبة القروض المتعثرة بنسبة 1.8%، على أساس سنوي. ونتيجة لذلك، تحسّنت نسبة تغطية المخصصات لتصل إلى ما يعادل 60.0% من الأصول المتعثرة، بينما تحسّن إجمالي نسبة تغطية المخصصات ليصل إلى 86.6%.

الرسم البياني 5.1.2: نسب جودة الأصول في النظام المصرفي في دولة الإمارات



عمد المصرف المركزي، خلال الجائحة، إلى تطبيق برنامج ضخم لتأجيل سداد أقساط القروض في إطار "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة" تمكّن، في ذروته، من دعم ما يصل إلى 15%

معايير انكشاف البنوك على القطاع العقاري

كما تُلزم هذه المعايير الشاملة البنوك بمراجعة وتحسين سياساتها الداخلية لتعزيز معايير منح الائتمان، والتقييم وإدارة الضمانات، والإدارة العامة لمخاطر انكشافها على القطاع العقاري. ومن حيث الحوكمة، سيتعين اعتماد سياسات البنك الداخلية المتعلقة بالانكشاف للقطاع العقاري من قبل مجلس الإدارة، أو اللجان ذات الصلة التابعة لمجلس الإدارة.

وأدخلت المعايير حداً جديداً قائماً على المخاطر لقياس درجة التركزات الائتمانية للقطاع العقاري، بناءً على الأصول المرجّحة بمخاطر الائتمان. وستخضع البنوك، التي لديها نسبة أعلى من الانكشافات العقارية المرجّحة بمخاطر الائتمان في محافظها، لمراجعة إشرافية أكثر شمولية لممارساتها المتعلقة بمنح الائتمان وإدارة المخاطر في هذه الشريحة.

قام المصرف المركزي بتطوير وتعزيز إطاره الخاص بالإشراف على انكشاف البنوك على القطاع العقاري. وقد دخلت المعايير الجديدة لانكشاف البنوك للقطاع العقاري حيّز التنفيذ في 30 ديسمبر 2021، بدءاً بفترة مراقبة مدتها لسنة واحدة. ستُلزم البنوك خلالها بتطبيق أفضل الممارسات التي يتضمنها الإطار.

وتغطي المعايير الجديدة كافة أنواع القروض والاستثمارات داخل الميزانية العمومية، والانكشافات للقطاع العقاري خارج الميزانية العمومية، حيث باتت انكشافات البنوك على القطاع العقاري تحدث من خلال مجموعة واسعة من الأدوات المالية، بما في ذلك أدوات خارج الميزانية العمومية، بالإضافة إلى الإقراض العقاري التقليدي، مما يعكس التعميق الذي طرأ على الأسواق المالية.

³² لا تشمل نسبة صافي القروض المتعثرة على مخصصات معينة، وتوفّر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، وتأخذ في الاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي لدولة الإمارات.

³⁰ يتضمن ائتمان الشركات الإقراض الممنوح للحكومة، والكيانات ذات الصلة بالحكومة، والشركات الخاصة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة والأفراد من ذوي الثروات الضخمة.

³¹ يتألف قطاع الشركات من الكيانات التابعة للحكومة، والشركات الخاصة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة والأفراد من ذوي الثروات الضخمة.

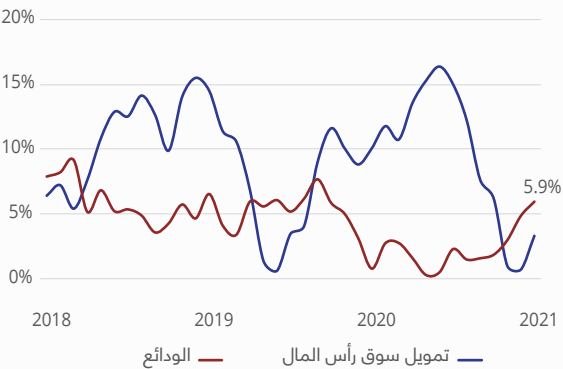
التمويل والسيولة

ظلت أوضاع التمويل والسيولة متسمة بالوفرة، مدعومة بنمو قوي في الودائع، وتمويل من أسواق المال. وظلت الودائع مصدراً رئيساً للتمويل، مشكّلة 69.5% من إجمالي الخصوم، بينما شكّل تمويل أسواق رأس المال 9.1% من إجمالي الخصوم.

سجلت ودائع النظام المصرفي نمواً بنسبة 5.9% في سنة 2021، مدفوعة بودائع المقيمين، التي شكّلت 88.4% من إجمالي الودائع. وارتكز النمو في ودائع المقيمين على استقرار في نمو ودائع الأفراد خلال الجائحة وتحسّن في ودائع الشركات حيث بدأت أنشطة الأعمال في التعافي. وقد أسهمت الزيادة في ودائع الحسابات الجارية وودائع حسابات التوفير، واللذان تعتبران من أرخص مصادر تمويل البنوك، في خفض تكلفة تمويل البنوك.

وبلغ نمو تمويل البنوك من أسواق رأس المال معدلات ثنائية الرقم في النصف الأول من السنة، حيث استفادت البنوك من بيئة أسعار الفائدة المنخفضة، والطلب المرتفع على أوراق الدين المالية التي أصدرتها البنوك في دولة الإمارات. وبلغ نمو تمويل أسواق رأس المال 16.4%، على أساس سنوي، في شهر يونيو 2021، وهو الأعلى الذي تم تسجيله منذ سنة 2016. غير أن نمو تمويل أسواق رأس المال تباطأ إلى 3.3%، على أساس سنوي، عند نهاية سنة 2021، نتيجة لتراجع الإصدارات الجديدة وحلول استحقاقات بعض الديون.

الرسم البياني 6.1.2: ودائع النظام المصرفي بدولة الإمارات، ونمو تمويل سوق رأس المال (على أساس سنوي، %)

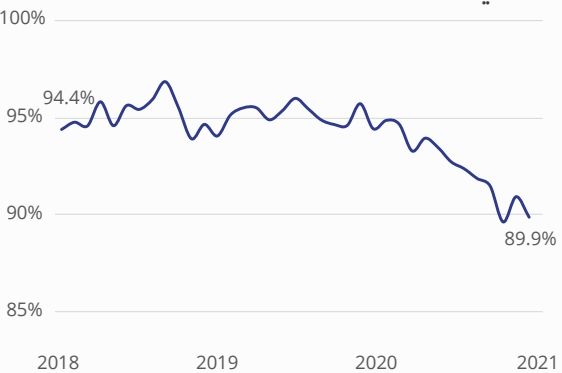


المصدر: المصرف المركزي

ونتيجة لذلك، تعافى إجمالي السيولة وأوضاع التمويل عائدتين إلى مستوياتهما قبل الجائحة. ففي سنة 2021، بلغت نسبة تغطية السيولة الإجمالية³³ 140.6%، بينما تحسنت نسبة الأصول السائلة المؤهلة لتصل إلى 19.6%، لتعكس وفرة في احتياطات السيولة. كما تحسّنت نسبة كل من صافي مصادر التمويل المستقرة³⁴، ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة إلى 110.6% و77.3% على التوالي، الأمر الذي يعكس توفر قدر كاف من مصادر التمويل المستقرة. ويشير الأداء القوي المستمر لمؤشرات السيولة إلى أن إجمالي مخاطر السيولة والتمويل في النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد ظلت منخفضة.

لقد كانت إعادة أوضاع السيولة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة واحداً من الأهداف الرئيسية لـ "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة" التي أطلقها المصرف المركزي. ونتيجة لتوفر التمويل الكافي وضعف الطلب على الائتمان، تراجعت نسبة القروض إلى الودائع من 95.5% عند بداية الجائحة إلى 89.9%. وتعكس نسبة القروض إلى الودائع المنخفضة ما يتوفر للنظام المصرفي من قدرة كافية لمقابلة الارتفاع المتوقع في الطلب على الائتمان، الذي يمضي يداً بيد مع الانتعاش الاقتصادي.

الرسم البياني 7.1.2: نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي بدولة الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

الانكشاف الخارجي للبنوك

الأصول عبر الحدود

شكّلت الأصول الخارجية للنظام المصرفي لدولة الإمارات حوالي 40.9% من إجمالي الأصول المجمّعة³⁵ للقطاع في سنة 2021 (زيادة بنسبة 1.6 نقطة مئوية مقارنة بالسنة الماضية). وشمل ذلك 23.6% من أصول العمليات المحلية العابرة للحدود لبنوك الإمارات، و17.3% من أصول الفروع الأجنبية والشركات التابعة لبنوك الإمارات. ومن حيث التوزيع الجغرافي، فإن الأصول الخارجية مستحقة، بصورة رئيسية، من المملكة العربية السعودية، وتركيا، ومصر.

الخصوم عبر الحدود

شكّلت الخصوم الخارجية للنظام المصرفي لدولة الإمارات حوالي 36.7% من إجمالي الخصوم المجمّعة للقطاع في سنة 2021 (زيادة بنسبة 1.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2020). وشمل ذلك 19.5% من خصوم العمليات المحلية عبر الحدود، و17.2% من خصوم الشركات التابعة والفروع الأجنبية. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فإن إجمالي الخصوم الخارجية مستحقة بصورة رئيسية للمملكة العربية السعودية، وتركيا، ومصر.

أنشطة ما بين البنوك عبر الحدود

واصل النظام المصرفي الإماراتي بأن يكون صافياً مقرضاً في الأسواق ما بين البنوك عبر الحدود بشكل مماثل للسنة السابقة. يعكس ذلك وضع السيولة القوي سابقاً لدى النظام المصرفي الإماراتي، وظلّ وضع صافي الإقراض ما بين البنوك عبر الحدود مستقرًا، ويمثّل 1.4% من مجموع الأصول مقارنة بنسبة 1.1% في عام 2020.

الشركات التابعة والفروع الأجنبية للبنوك الوطنية الإماراتية

شكّل إجمالي أصول الشركات التابعة والفروع الأجنبية للبنوك الوطنية الإماراتية 17.3% من إجمالي الأصول المجمّعة. وبنهاية سنة 2021 كان للبنوك الوطنية الإماراتية حضور في 24 دولة، وتمركزت أكبر الشركات التابعة والفروع الأجنبية لهذه البنوك في تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا ومصر. وتمارس أغلبية الشركات التابعة والفروع الأجنبية لبنوك الإمارات أنشطة بنكية تقليدية، وتشكل القروض المكوّن الرئيسي في محافظها، بينما تم إنشاء بعض الشركات التابعة والفروع الأجنبية للقيام، بشكل أساسي، بعمليات الخزانة ولأغراض الاستثمار في المراكز المالية الأجنبية.

³⁵ يتكون إجمالي الأصول المجمعة من العمليات المحلية للبنوك الإماراتية والشركات والفروع الأجنبية التابعة للبنوك الوطنية الإماراتية.

³³ نسبة تغطية السيولة مطبّقة على 5 بنوك معتمدة.

³⁴ نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة مطبقة على 5 بنوك معتمدة.

عمليات الدمج والاستحواذ في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

تمثّل عمليات الدمج والاستحواذ واحدة من الوسائل التي يمكن للبنوك، من خلالها، أن توسّع عملياتها، إما على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. أما العوامل الرئيسية التي تشجّع البنوك على إجراء عمليات الدمج والاستحواذ فتشمل تنويع أنشطة الأعمال، واكتساب حصة في السوق، ومتابعة عمليات العملاء في الأسواق العالمية، وتحقيق التكامل من خلال زيادة كفاءة التكلفة والإيرادات. وخلال السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة صفقات الدمج والاستحواذ في قطاع البنوك في دولة الإمارات، وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام. وتتباين الأدلة من الدراسات³⁶ البحثية حول تأثير عمليات الدمج والاستحواذ على أداء البنوك. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن البنوك استفادت من عمليات الدمج والاستحواذ، من خلال التقدم التكنولوجي، وتنويع المنتجات والخدمات، والزيادة في حصة السوق وفي كفاءة التكلفة. غير أن هنالك دراسات أخرى أشارت إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ تستصحب مخاطر من الممكن أن تؤثر سلبياً على أداء البنوك، بما في ذلك التأثير على أداء الموظفين، وزيادة مخاطر أسعار الصرف (في عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود)، وارتفاع التكلفة بسبب عمليات الدمج المطوّلة، وإضافة المزيد من مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية.

ومع ذلك، فقد تم إجراء أكبر صفقات الدمج والاستحواذ في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى المحلي، وبصورة ملحوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى خلق كيانات موحّدة في النظام المصرفي. ومنذ عام 2015، أبرمت البنوك الوطنية الإماراتية أربع صفقات دمج واستحواذ، (شاركت فيها سبعة بنوك إماراتية) بلغ إجمالي أصولها مجتمعة 1,4 تريليون درهم. وبذا يكون قد شارك ما يقارب نصف أصول القطاع المصرفي الإماراتي في عمليات دمج واستحواذ. وفي السنوات الأخيرة، شهد النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية عمليتي دمج واستحواذ هامتين (شاركت فيهما أربعة بنوك سعودية) بمبلغ إجمالي قدره ما يعادل 1,1 تريليون درهم. كما تم إجراء عمليات دمج واستحواذ أخرى أصغر حجماً، كما تم الإعلان عن بعض الصفقات الجديدة في المنطقة.

الجدول 1.1.2: لمحة عامة عن عمليات دمج واستحواذ بنوك في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

الوجهات الثلاث الأولى لعمليات دمج واستحواذ عبر الحدود لبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي (2015-2021)		أكثر ثلاثة دول في مجلس التعاون الخليجي لديها دمج لنظام مصرفي محلي (2015 – 2021)	
	أصول صفقات دمج واستحواذ (مليار درهم)	صفقات دمج واستحواذ (العدد)	
تركيا	267	3	الإمارات
مصر	35	3	السعودية
المملكة المتحدة	8	1	قطر

المصدر: اس آند بي كابيتال آي كيو وتقديرات موظفي المصرف المركزي

رأس المال والربحية

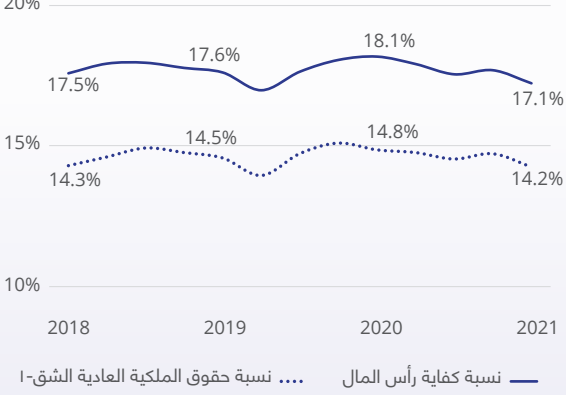
رأس المال

بوجه عام، استمر النظام المصرفي لدولة الإمارات في الحفاظ على مستويات رأس مال كافية، وظل مربحاً بوجه إجمالي خلال الجائحة. وقد أسهمت عودة ارتفاع الربحية هذه في دعم الوضعية المستقرة لرأس المال³⁷. فقد بلغت النسبة الإجمالية لكفاية رأس مال النظام المصرفي 17.1%، وكانت نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 قد بلغت 14.2% كما في ديسمبر 2021، أي أعلى بكثير من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقررة من قبل المصرف المركزي. وفي سنة 2021، عمد المصرف المركزي إلى تشديد متطلباته لكفاية رأس المال المنطوقة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، معزراً بذلك المتطلبات الاحترازية بما يتماشى مع معايير بازل.

ارتفعت الأصول المرجّحة بالمخاطر بنسبة 6.1% في سنة 2021. ويُعزى ذلك، بصورة رئيسية إلى تأثير تطبيق نظام أكثر احترازية لكفاية رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتدابيعات الجائحة على أوزان المخاطر لبعض الانكشافات بعينها، بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف في الأصول المصرفية. ونتيجةً لارتفاع الأصول المرجّحة بالمخاطر، إلى جانب توزيعات مستقرة لأرباح الأسهم ، انخفضت نسب كفاية رأس المال الاجمالية في سنة 2021. وشكّلت الأصول المرجّحة بمخاطر الائتمان المكوّن الأكبر في الأصول المرجّحة بالمخاطر بنسبة بلغت 87.7%، بينما شكّلت الأصول المرجّحة بالمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق حوالي 7.5% و 4.6% على التوالي، من إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر.

سجّل النظام المصرفي لدولة الإمارات نسبة رفع مالي إجمالية قدرها 9.8% كما في شهر ديسمبر 2021، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي لنسبة الرفع المالي، البالغ 3.0%³⁸.

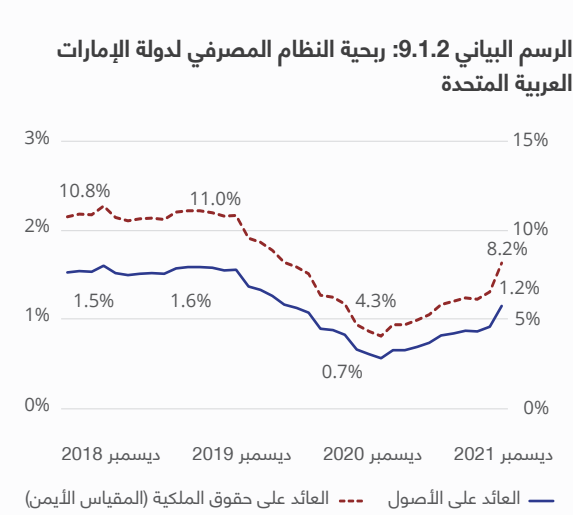
الرسم البياني 8.1.2: نسب كفاية رأس مال النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: المصرف المركزي

الربحية

عادت ربحية النظام المصرفي لدولة الإمارات للارتفاع مجدداً في سنة 2021، متجهة صوب مستوياتها ما قبل الجائحة، حيث بلغت 35.7 مليار درهم، لتعكس التحسن في بيئة الأعمال، والأوضاع الاقتصادية، وتأثير رفع القيود المتعلقة بجائحة كورونا. ونتيجةً لذلك، ارتفع العائد على الأصول ليصل إلى 1.2%، وتحسّن العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 8.2%، وارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 36.4%. ويُتوقع، مع اكتساب التعافي الاقتصادي زخماً، أن تُحقّق الربحية مزيداً من التحسّن في سنة 2022.



المصدر: المصرف المركزي

سجّل إجمالي الدخل التشغيلي نمواً معتدلاً في سنة 2021، بنسبة 1.2% على أساس سنوي. وقد كانت الزيادة مدفوعة بتحسّن في الدخل التشغيلي الآخر بنسبة 19.6%، على أساس سنوي، يُعزى بصورة رئيسية إلى النمو في الدخل المتحصل من التداول والرسوم والعمولات. وفي المقابل، انخفض صافي دخل الفوائد وصافي الربح في سنة 2021، للعام الثاني على التوالي بنسبة 7.3%، على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار الفائدة وبقيائها كذلك لفترة ممتدة من الوقت، وضعف الطلب على الائتمان.

ظل إجمالي نفقات التشغيل مستقراً، مع انخفاض طفيف بنسبة 0.5% على أساس سنوي، إذ تسببت الجائحة في تسريع التعديلات في نماذج أعمال البنوك في اتجاه العمل عن بعد، والرقمنة، وكفاءة التكلفة. ونتيجة لذلك، تراجعت نفقات المقار بنسبة 29.4% على أساس سنوي، وانخفضت نفقات الموظفين بنسبة 7.6% على أساس سنوي، بينما ارتفعت نفقات التعهيد وتقنية المعلومات بنسبة 4.5% على أساس سنوي. وقد تؤدي هذه التغييرات إلى تحسين كفاءة التكلفة، وزيادة الرقمنة، حتى عقب انحسار الجائحة.

³⁷ خُصّ اختيار القدرة على تحمل الضغط للملاءة المالية الذي أجراه المصرف المركزي إلى أن النظام المصرفي يحتفظ برأس مال كافٍ للصمود في وجه سيناريو سلبى افتراضي (لمزيد من المعلومات، انظر الفصل 2.2).

³⁸ توجد للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية متطلبات لحماية نسبة رفع رأس مالي تبلغ 0.5% لدى البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

³⁶ أولو، إن، آند أبو سيمان، جيه. (2018). الدمج والاستحواذ في القطاع المصرفي: مراجعة للمطبوعات.

أوستلاند، إيه، آند ليندبلاد، بي. (2008). عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود في القطاع المصرفي.

غاتوفي، إس، المحرمي، إس، آند القيومي، إيه. (2009). تأثير عمليات الدمج والاستحواذ على كفاءة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي.

أيادي، آر، آند بوجالز، جي. (2004). الدمج المصرفي في الاتحاد الأوروبي: نظرة عامة وآفاق مستقبلية.

متطلبات رأس المال والسيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة

متطلبات نسبة الرفع المالي للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتعيّن على كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات الامتثال لمعايير نسبة الرفع المالي الصادرة عن المصرف المركزي، والتي تتبع معايير بازل 3- بشأن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي. ويجب على كافة البنوك مقابلة متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي، في جميع الأوقات، برأس مال الشق1- . وتشكّل متطلبات هامش الرفع المالي الخاصة بالبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية ما يعادل 0.5 نقطة مئوية إضافية من متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي.

الجدول 4.1.2: متطلبات نسبة الرفع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

متطلبات الرفع المالي	متطلبات الحد الأدنى
نسبة الرفع المالي	3.0%
متطلبات إضافية	
الهامش الإضافي لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5% إضافية لمتطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات السيولة للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة

يقوم المصرف المركزي بتطبيق متطلبات نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر على خمسة (5) بنوك وطنية عاملة في دولة الإمارات، متبعاً في ذلك معايير بازل3- للسيولة. إن البنوك التي تخضع لمتطلبات نسب تغطية السيولة، ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر هي بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق. ويتم تنظيم المتبقي من البنوك العاملة في دولة الإمارات وفقاً لمتطلبات محددة خاصة بدولة الإمارات، تقوم على نسبة الأصول السائلة المؤهلة، ونسبة السلف إلى المصادر المستقرة.

الجدول 5.1.2: متطلبات السيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة⁴¹

المتطلبات	
نسبة تغطية السيولة	100% كحد أدنى
نسبة صافي مصادر التمويل المستقر	100% كحد أدنى
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	10% كحد أدنى
نسبة السلف إلى المصادر المستقرة	100% كحد أقصى

المصدر: المصرف المركزي

تدابير تخفيف احترازية خلال الجائحة

عمد المصرف المركزي إلى تطبيق تدابير تخفيفية احترازية على متطلبات رأس المال والسيولة خلال الجائحة، كجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة⁴²، وكجزء من برنامج التعافي لهذا الخطة، سوف تظل التدابير التخفيفية على متطلبات رأس المال والسيولة ومتطلبات التمويل المستقر سارية المفعول على كافة البنوك العاملة في الدولة حتى 30 يونيو 2022. وتوفر التدابير التخفيفية الاحترازية مرونة إضافية لدعم اقتصاد دولة الإمارات خلال مرحلة التعافي.

الجدول 6.1.2: التدابير التخفيفية لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

تخفيف متطلبات رأس المال الاحتياطي في إطار خطة الدعم الاقتصادي	تخفيف متطلبات السيولة في إطار خطة الدعم الاقتصادي	تخفيف متطلبات التمويل المستقر في إطار خطة الدعم الاقتصادي
• تخفيض هامش المحافظة على رأس المال من 2.5% إلى 1% • تخفيض رأس المال الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية إلى 0% ⁴³	• تخفيض نسبة غطاء السيولة من 100% إلى 70% • تخفيض نسبة الأصول السائلة المؤهلة من 10% إلى 7%	• تخفيض نسبة صافي مصادر التمويل المستقر من 100% إلى 90% • رفع نسبة السلف إلى المصادر المستقرة من 100% إلى 110%

المصدر: المصرف المركزي

ويمكن القول، بأن التحسن في ربحية النظام المصرفي لدولة الإمارات قد كان، وإلى حد كبير، مدعوماً بانخفاض بنسبة 44.4%، على أساس سنوي، في صافي مخصصات اضمحلال القيمة مقارنة بالسنة الماضية، وهو انعكاس لمخصصات اضمحلال قيمة مرتفعة، تم الاعتراف بها في مطلع العام 2020. وقد تحسّنت نسب تغطية مخصصات البنوك في سنة 2021، مقارنة بالسنة السابقة.

الجدول 2.1.2: ربحية النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة (مليار درهم)

مليار درهم	2019	2020	2021
صافي الفائدة أو دخل الربح	68.0	58.4	54.2
الدخل التشغيلي الآخر	32.1	26.9	32.2
النفقات التشغيلية	33.8	31.6	31.4
صافي تكلفة الاضمحلال في القيمة	20.5	33.1	18.4
الضريبة	0.5	0.3	0.8
صافي الربح	45.3	20.4	7.35

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات رأس المال والسيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة

متطلبات رأس مال البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة

يُلزم المصرف المركزي كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات بالامتثال للأنظمة رأس المال الصادرة عن المصرف المركزي، التي تتبع معايير رأس مال بازل- 3. وبالإضافة إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس مال الدعام- 1، يُطبّق على كافة البنوك هامش محافظة على رأس المال بنسبة 2.5%، في هيئة رأس مال حقوق ملكية عادية الشق-1. وبالنسبة لانكشافات دولة الإمارات، تم تحديد هامش رأس المال المطلوب لمواجهة تقلبات الدورات للاقتصادية بـ 0%.

الجدول 3.1.2: متطلبات رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة³⁹

متطلبات رأس المال	متطلبات الحد الأدنى (لا تتضمن هامش المحافظة على رأس المال)	متطلبات الحد الأدنى (تتضمن هامش المحافظة على رأس المال)
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1	7.0%	9.5%
نسبة الدعام-1	8.5%	11.0%
نسبة كفاية رأس المال	10.5%	13.0%
متطلبات إضافية		
هامش رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5%-2.5%	متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحددة
رأس المال المطلوب لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية	0% رأس المال المطلوب لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية بالنسبة لانكشافات دولة الإمارات العربية المتحدة	

المصدر: المصرف المركزي

خلال سنة 2021، أبقى المصرف المركزي تحديده للربعة بنوك باعتبارها بنوكاً محلية ذات أهمية نظامية، كما أبقى على متطلبات رأس المال الإضافية بالنسبة لهذه الفئة من البنوك دون تغيير. وقد حُدّدت متطلبات هامش رأس المال الإضافي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بالنسبة لبنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني بـ 1.5% من رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1، بينما تحددت بالنسبة لبنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي بـ 0.5% من رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1⁴⁰.

³⁹ يرجى ملاحظة أنه تم تعديل المتطلبات الاحترازية المذكورة في الجدول أثناء الجائحة كجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (يرجى الاطلاع على: تدابير المساعدة الاحترازية أثناء الجائحة).

⁴⁰ لمزيد من المعلومات حول منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، يرجى الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي للعام 2020.

⁴¹ يرجى ملاحظة أنه تم تعديل المتطلبات الاحترازية المذكورة في الجدول أثناء الجائحة كجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (يرجى الاطلاع على: تدابير المساعدة الاحترازية أثناء الجائحة).

⁴² لمزيد من المعلومات حول خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، يرجى الاطلاع على “ نبذة عامة عن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي استجابةً للجائحة“.

⁴³ تخفيض متطلبات رأس المال الاحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية إلى 0% بالنسبة لجميع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية من 1.5% بالنسبة لبنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني ومن 0.5% بالنسبة لبنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي.

تقييم النظام المصرفي

02

الفصل 2.2

الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمّل الضغط-2021

في سنة 2021، استأنف المصرف المركزي الاختبارات الرقابية السنوية لقياس القدرة على تحمّل الضغط التي يتم إجراؤها بواسطة البنوك (من القاعدة إلى الأعلى)، عقب فترة توقف في سنة 2020 لتخفيف العبء التشغيلي على البنوك العاملة بالدولة خلال جائحة كوفيد-19. ويهدف اختبار القدرة على تحمّل الضغط إلى قياس مرونة النظام المصرفي في الدولة، باستخدام منهجية وسيناريوهات مشتركة لتحديد مواطن الضعف المحتملة وتقديم الدعم للسياسات الإشرافية. وقد أظهرت نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط أن النظام المصرفي لدولة الإمارات سيكون قادراً على تحمّل انكماش اقتصادي افتراضي حاد، مع انخفاض في متوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 بمقدار 288 نقطة أساس، من 14.0% إلى 11.2% تحت السيناريو السلبي. كما قام المصرف المركزي بإجراء سلسلة اختبارات القدرة على تحمّل ضغط السيولة (من الأعلى إلى القاعدة)، أظهرت نتائجها أن بمقدور القطاع المصرفي لدولة الإمارات أن يتحمّل فترات ضغط افتراضية (تصل إلى 60 يوماً) تتضمن تدفقاً كبيراً للودائع إلى الخارج، وقدرة محدودة للحصول على تمويل من السوق.



مقدمة

استأنف المصرف المركزي، في سنة 2021، اختبارات القدرة على تحمل الضغط التي تجريها البنوك (من القاعدة إلى الأعلى) بتركيز على مواضع الضعف في النظام المصرفي في دولة الإمارات، في خضم جائحة كوفيد-19. وقد كان السيناريو السلبي الافتراضي مبنياً على ركود اقتصادي مزدوج القاع ناجم عن موجات جديدة من تفشي جائحة كوفيد-19، مع انتقال مزيد من الصدمات المعاكسة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، وأسعار النفط، ورأس المال، وأسواق العقارات.

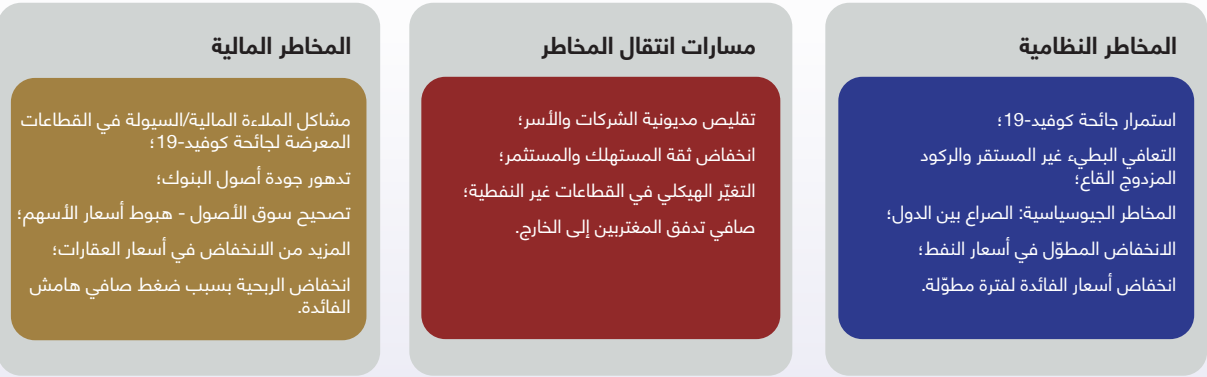
تضمن اختبار القدرة على تحمل الضغط 18 بنكاً، تغطي معاً أكثر من 90% من أصول القطاع المصرفي لدولة الإمارات. وقد كانت منهجية الاختبار مماثلة لمنهجية الدورة السابقة، بأفق مدته ثلاث سنوات، وتحت خط أساس وسيناريو سلبي. وتضمنت السمات الأخرى لاختبار القدرة على تحمل الضغط:

- (1) تقييماً لإقراض البنوك لقطاعات اقتصادية قابلة للتأثر سلبياً خلال جائحة كوفيد-19؛
- (2) تقييماً لمحافظ القروض المؤجلة للبنوك. وقد أظهرت النتائج أن بمقدور القطاع المصرفي لدولة الإمارات أن يتحمل السيناريوهات المفترضة، مع الاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال والسيولة، وذلك بفضل المرونة المالية التي تسنى بناؤها قبل تفشي الجائحة.

المخاطر والسيناريو

استندت سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغط إلى تقييم المصرف المركزي للمخاطر العالمية والمحلية ذات الصلة بالاقتصاد الوطني. وقد كان السيناريو الأساسي عبارة عن توقعات افتراضية لأفق تنبؤات مدته ثلاث سنوات، يفترض تعافياً اقتصادياً تدريجياً. ويتصور السيناريو السلبي موجات جديدة من تفشي كوفيد-19، تشير ضمناً إلى حدوث ركود اقتصادي مزدوج القاع في دولة الإمارات، وتأخر كبير في التعافي.

الرسم البياني 1.2.2: المخاطر الافتراضية الرئيسية على اقتصاد دولة الإمارات ومسارات انتقالاتها



المصدر: المصرف المركزي

إضافةً لذلك، تضمن السيناريو السلبي ركوداً عالمياً متزامناً، وتراجعاً متصلاً في أسعار النفط، وضغوطاً في الملاءة المالية والسيولة في قطاع الشركات والكيانات المرتبطة بالحكومة، ومزيداً من التراجع في أسعار الأسهم والمساكن، وارتفاعاً في فروق الائتمان، وضغوطاً على صافي ربح الفوائد للبنوك ناجمة عن بيئة⁴⁴ أسعار الفائدة المنخفضة. وقد تمت معايرة المسارات المتغيرة للسيناريو بناءً على نموذج مطوّر داخلياً بالمصرف المركزي، وتحليلات تاريخية، ورأي الخبراء.

الجدول 1.2.2: مقاييس حدة تأثير السيناريو السلبي على متغيرات مختارة⁴⁵

أسماء المتغيرات	التغير من نهاية عام 2020 إلى أدنى مستوى
أسعار العقارات (دبي)	-13.5%
أسعار العقارات (أبوظبي)	-14.5%
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة	-3.2%
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة	-6.9%
متوسط سعر النفط للبرميل الواحد	-32.3%

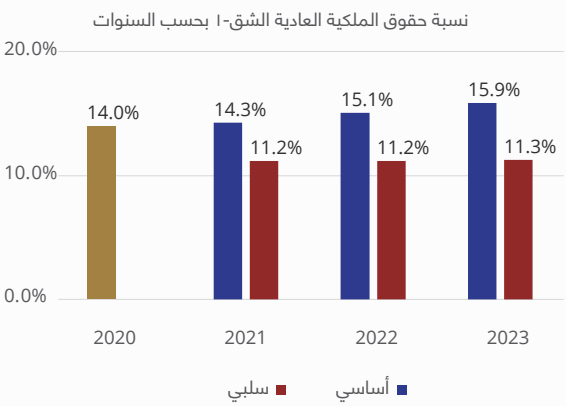
المصدر: المصرف المركزي

وبالإضافة للاختبار السنوي لقياس القدرة على تحمل الضغط الذي تجريه البنوك (من القاعدة إلى الأعلى)، يقوم المصرف المركزي أيضاً بإجراء اختبارات منتظمة (من الأعلى إلى القاعدة) لقياس القدرة على تحمل ضغط الملاءة المالية والسيولة، بغرض اختبار نتائج الاختبارات من القاعدة إلى الأعلى، والحصول على صورة أكثر حداثة للتطورات في القطاع المصرفي.

نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغط (من القاعدة إلى الأعلى)

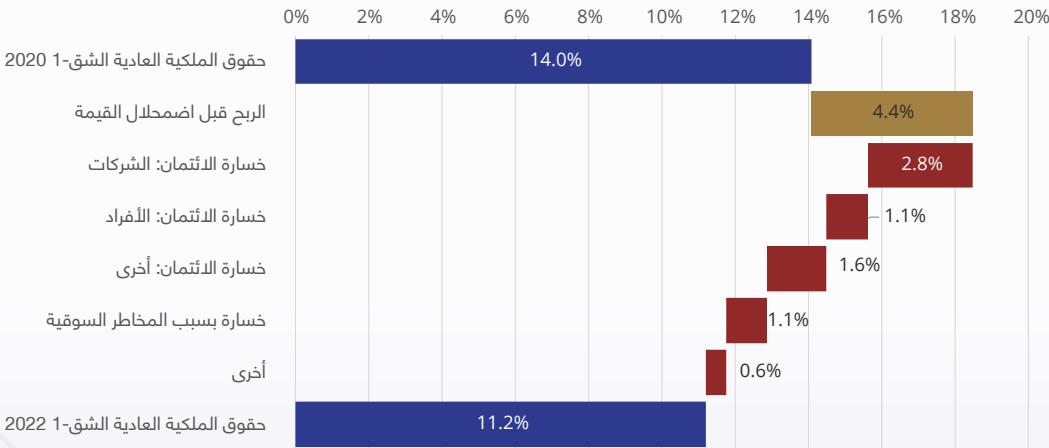
ستظل البنوك، تحت السيناريو الأساسي، تتمتع برسملة كافية، بمتوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 تصل إلى 15.9% في سنة 2023. أما تحت السيناريو الافتراضي السلبي، فسوف ينخفض متوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 للنظام المصرفي بمقدار 288 نقطة أساس، من 14.0% إلى قاع بمقدار 11.2%.

الرسم البياني 2.2.2: توقعات رأس المال



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 3.2.2: تحليل نسبة تراجع حقوق الملكية العادية الشق-1



المصدر: المصرف المركزي

⁴⁴ تتألف السيناريوهات من مسار حدوث السيناريو ومسارات متغيرة. يُلخّص مسار حدوث السيناريو الصدمات وقنوات النشر المتصلة بها. تشمل المسارات المتغيرة توقعات سيناريوهات ربع سنوية على مدى فترة ثلاث سنوات للتوقعات مخصصة لـ 12 من متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وتغطي القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

⁴⁵ يرجى ملاحظة أنه قد انخفضت شدة الصدمات على الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنةً بالاختبار السابق للقدرة على تحمل الضغط، بسبب تدني مراكز بدايتها في نهاية العام 2020. يختلف توقيت أدنى مستوى وفقاً لمتغيرات مختلفة، وعادةً ما يحدث ذلك بعد 4-6 أرباع سنوية بعد بداية السيناريو.

القطاعات القابلة للتضرر من تداعيات كوفيد-19 والقروض المؤجلة

جاء تأثير جائحة كوفيد-19 على مختلف القطاعات الاقتصادية متفاوتاً. وبناءً على أبحاث وتحليلات المصرف المركزي، فإن القطاعات الاقتصادية التالية في دولة الإمارات كانت بوجه خاص الأكثر قابلية للتضرر خلال تفشي جائحة كوفيد-19: السياحة، والضيافة، والنقل، والإنشاء وتجارة التجزئة. وفي اختبار القدرة على تحمل الضغط، طلب من البنوك اعتماد منهج أكثر تحفظاً في توقعاتهم للمخصصات اللازمة لهذه القطاعات تحت السيناريو السلبي. وعلى وجه التحديد، طلب من البنوك نقل معظم انكشافات المرحلة 1 في هذه القطاعات إلى المرحلة 2، اعتماداً على الفترة المنقضية منذ آخر تحديث لتصنيف التسهيلات.

ووفقاً لمنهجية اختبار القدرة على تحمل الضغط، فإن من المفترض أن تكون مدة عدم سداد أقساط محفظة القروض المؤجلة قد انقضت في بداية اختبار القدرة على تحمل الضغط في السيناريو السلبي، إذ طلب من البنوك أن تعيد تقييم جودة الائتمان للقروض التي لا تزال مصنفة على أنها قروض مؤجلة في بداية سيناريوهات⁴⁶ اختبار القدرة على تحمل الضغط. وعلى الرغم من أن نصيب السيناريو السلبي المتوقع من قروض المرحلة 3 كان أعلى بالنسبة للقروض المؤجلة، مقارنةً بالقروض غير المؤجلة (16%) بالنسبة للقروض المؤجلة في العام 2023 من السيناريو السلبي، مقارنةً بـ 12% من القروض غير المؤجلة للفترة نفسها)، فإن إجمالي خسائر مخاطر الائتمان من المحفظة المؤجلة ظل محدوداً، بسبب الانخفاض النسبي لحصة القروض المؤجلة في إجمالي الانكشاف عند بداية المدى الزمني للسيناريو.

مراجعة اختبار القدرة على تحمل الضغط وإجراءات السياسات

في سنة 2021، قام المصرف المركزي بتعزيز عملية مراجعة اختبار القدرة على تحمل الضغط بأدوات مؤتمتة مطوّرة حديثاً لضمان الجودة.

وسوف تدعم نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط المشرفين في تقييمهم لنقاط ضعف البنوك تحت سيناريو الضغط، وستُسهم من ثم في عملية الموافقة على توزيع أرباح الأسهم.

أما في مجال وضع سياسات الاحتراز الكلي، فستعمل نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط كواحدة من المدخلات التي ستؤخذ في الاعتبار عند معايرة وتقييم هامش رأس المال المطلوب لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، واستخدام أدوات احتراز كلي أخرى.

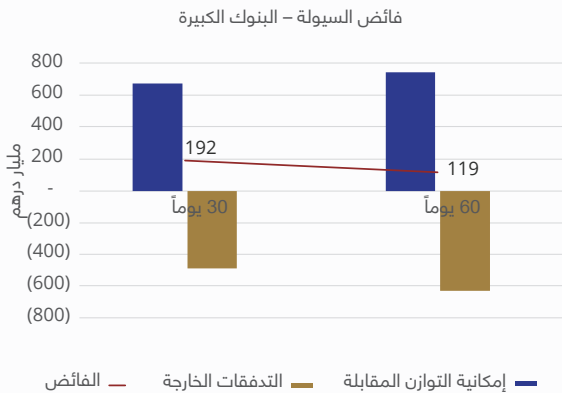
اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة (من الأعلى إلى القاعدة)

بالإضافة إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغط التي تجريها البنوك (من القاعدة إلى الأعلى)، يقوم المصرف المركزي بإجراء اختبارات منتظمة لقياس القدرة على تحمل الضغط (من الأعلى إلى القاعدة) تهذُف لتقييم مرونة البنوك في مواجهة صدمات سيولة حادة افتراضية، قصيرة الأجل. وتستند المنهجية على نسبة تغطية سيولة بمدى زمني 30 يوماً و60 يوماً. وقد قيمت اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة مرونة بنوك الإمارات في مواجهة تدفق افتراضي كبير في الودائع إلى الخارج، متزامناً مع قدرة محدودة للحصول على تمويل من السوق. وعلاوةً على ذلك، تضمن السيناريو أيضاً تدهوراً في جودة الأصول، وتركز في التمويل وصدمات في تمويل غير المقيمين.

وقد تم إجراء اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة كواحدة من تدابير مراقبة المخاطر المعتمدة لدى المصرف المركزي للتحقق من أنه بالإمكان الكشف عن مخاطر السيولة في وقت مبكر، ومعالجتها دون إبطاء. وقد أظهر تحليل عدد أيام القدرة على الاستمرار أن بمقدور القطاع المصرفي في دولة الإمارات أن يتحمّل فترة ضغط (حتى 60 يوماً)، على الرغم من وجود تدفق افتراضي كبير في الودائع إلى الخارج، وقدرة محدودة للحصول على تمويل السوق. وقد شمل اختبار القدرة على تحمل ضغط السيولة كافة البنوك الوطنية في دولة الإمارات، وأظهرت النتائج مرونة هذه البنوك وقدرتها على تغطية صدمات سيولة محتملة قصيرة الأجل.

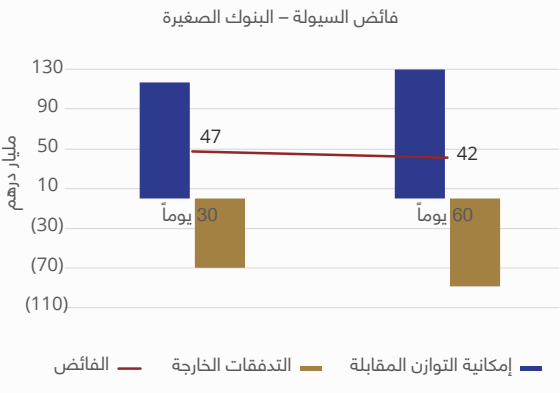
وتحت سيناريو الضغط الافتراضي، كان فائض السيولة لدى البنوك الكبيرة (أي الفرق بين الأصول السائلة المتاحة وصافي التدفق النقدي إلى الخارج تحت الضغط) قد بلغ 192 مليار درهم و119 مليار درهم في مدى زمني قدره 30 يوماً و60 يوماً على التوالي⁴⁷. وظل ما يقارب من 28% و16% من إمكانية التوازن المقابلة متوفراً لمدة 30 يوماً ومدة 60 يوماً على التوالي، حتى تحت افتراضات بتدفق حاد إلى الخارج، بينما بلغ فائض السيولة لدى البنوك الصغيرة 47 مليار درهم و41 مليار درهم لمدة 30 يوماً و60 يوماً على التوالي. ويُمثل ذلك 40% و32% زيادةً على إمكانية الميزانية لفترات الضغط ذات الصلة.

الرسم البياني 4.2.2: نتائج اختبار القدرة على تحمل ضغط السيولة - البنوك الكبيرة



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 5.2.2: نتائج اختبار القدرة على تحمل ضغط السيولة- البنوك الصغيرة



المصدر: المصرف المركزي

وبالإضافة إلى اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة، قام المصرف المركزي أيضاً بإجراء استبيان لمخاطر السيولة سعى من خلاله لتقييم جاهزية بنوك الإمارات لإجراء اختبار القدرة على تحمل ضغط مخاطر السيولة، ولتزويد البنوك بفهم أفضل لمحركات المخاطر الرئيسية لضغوط السيولة. وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن لدى معظم بنوك الإمارات ضوابط داخلية كافية لمخاطر السيولة وأطر ملائمة لإدارة مخاطر السيولة والتمويل.

⁴⁶ كجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، أصدر المصرف المركزي إرشادات مشتركة "معالجة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في سياق أزمة كوفيد-19"، حيث تمكّنت البنوك بموجبها من تجميد التطبيق التلقائي لحركات مرحلة معينة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. ولكي يتم بيان الاتجاه الأكثر حداثة في محفظة القروض المؤجلة، فقد تم تحديد نقطة بداية اختبار القدرة على تحمل الضغط بالنسبة لمحفظة القروض المؤجلة بتاريخ 30 يونيو 2021. وقد كانت الانكشافات المتبقية في إطار عمليات التأجيل أقل بكثير أثناء العام 2021، مقارنةً بذروة الجائحة في العام 2020.

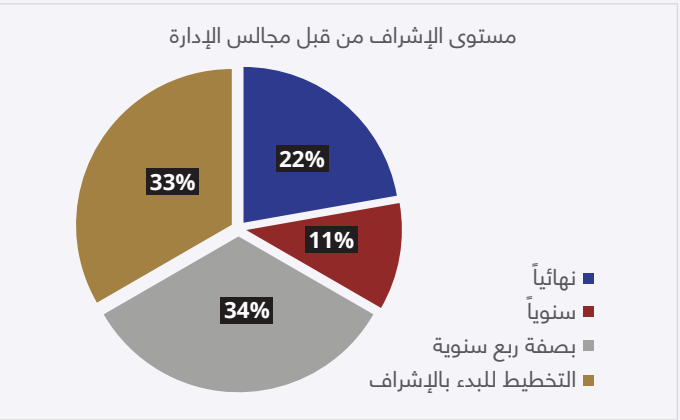
⁴⁷ تم تصنيف أكثر ستة بنوك في دولة الإمارات من حيث إجمالي الأصول بأنها "كبيرة". يُعرّف فائض السيولة بأنه أصول سائلة عالية الجودة بالإضافة للتدفقات النقدية الداخلة ناقصاً التدفقات النقدية الخارجة.

استبيان المخاطر ذات الصلة بالمناخ

خلال اختبار القدرة على تحمل الضغط (من القاعدة إلى الأعلى) لسنة 2021، أطلق المصرف المركزي استبياناً حول المخاطر ذات الصلة بالمناخ، بهدف رفع الوعي بالمخاطر ذات الصلة بالتغيّر المناخي كخطوة أولى في اتجاه تطوير اختبار لقياس القدرة على تحمل ضغط مخاطر المناخ⁴⁸.

أظهرت نتائج الاستبيان أن معظم بنوك الإمارات تدرك أهمية تضمين المخاطر المادية ومخاطر الانتقال الناشئة عن تغير المناخ، في أطرها الخاصة بحوكمة المخاطر. وقد دأبت 45% من بنوك الإمارات على مناقشة المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ بصفة دورية مع مجالس إدارتها، بينما تخطط 30% إضافية للقيام بذلك في المستقبل القريب.

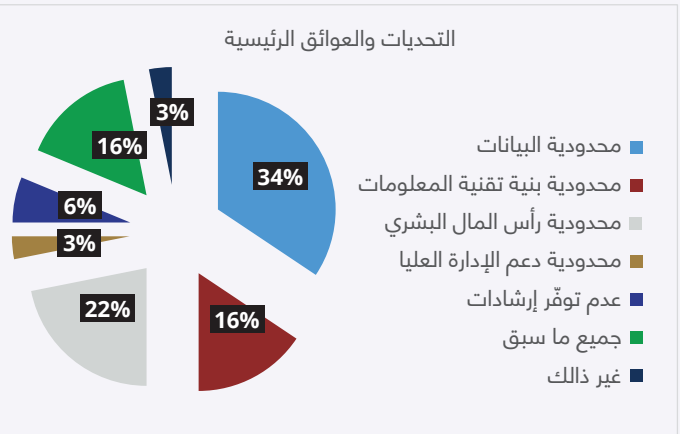
الرسم البياني 6.2.2: مستوى إشراف مجلس الإدارة على المخاطر ذات الصلة بالمناخ



المصدر: المصرف المركزي

على الرغم من أن العديد من بنوك الإمارات قد قامت بتطبيق واحدة أو أكثر من سياسات الاستدامة، إلا أن البنوك أوردت الافتقار إلى البيانات (34%) ورأس المال البشري (22%) كعوائق رئيسية.

الرسم البياني 7.2.2: التحديات والعوائق الرئيسية التي تحول دون تطبيق سياسات لمخاطر المناخ

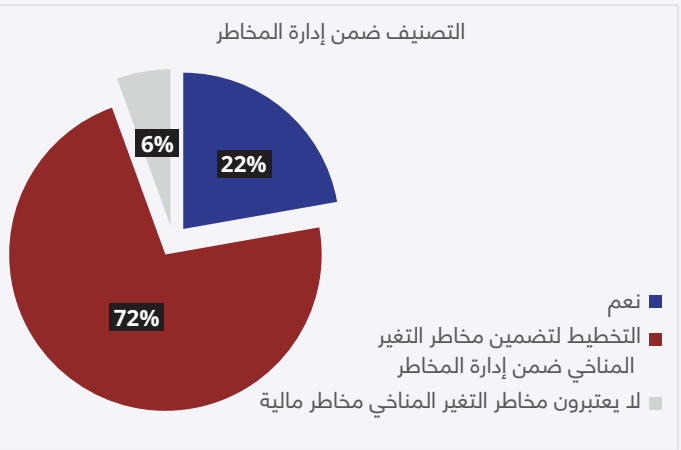


المصدر: المصرف المركزي

قامت معظم البنوك أو أنها تخطط للقيام بالفعل بتضمين المخاطر ذات الصلة بالمناخ في أطر إدارة المخاطر الخاصة بها، بينما أشارت شريحة أصغر حجماً من المُجيبين على أسئلة الاستبيان إلى أنها لا تعتبر التغيّر المناخي مصدراً للمخاطر المالية. وتخطط معظم البنوك لتخصيص موارد لتحديد درجة تقبّل المخاطر، وتطوير منهجيات لقياس المخاطر، ودمج مخاطر المناخ في سياسات تسعير القروض.

استبيان المخاطر ذات الصلة بالمناخ (تابع)

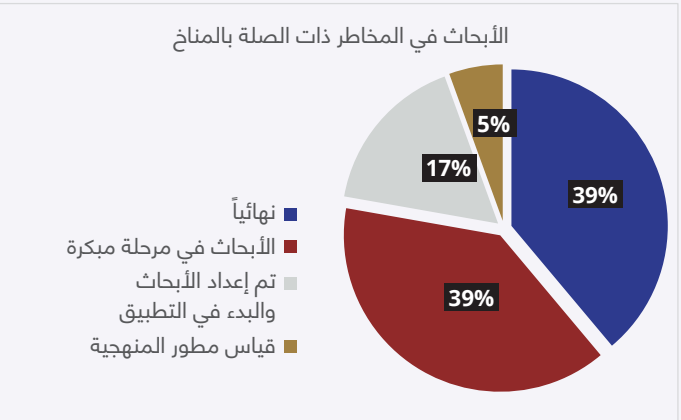
الرسم البياني 8.2.2: التصنيف في إدارة المخاطر



المصدر: المصرف المركزي

وأخيراً، فقد أظهر الاستبيان أن شريحة كبيرة من بنوك الإمارات (39%) قد شرعت مسبقاً في إجراء أبحاث، أو استكملت الأبحاث وبدأت التطبيق (17%) بينما لا تزال شريحة أصغر (5%) بسبيلها إلى تطبيق النتائج في إطار إدارة المخاطر.

الرسم البياني 9.2.2: الأبحاث في المخاطر ذات الصلة بالمناخ



المصدر: المصرف المركزي

أظهرت نتائج الاستبيان أن معظم البنوك منخرط في معالجة مخاطر تغير المناخ، بينما لم تقم أقلية من البنوك بما يكفي من العمل المطلوب. ويلتزم المصرف المركزي بأداء دور محوري في دعم بنوك الإمارات لتضمين مخاطر التغير المناخي في استراتيجية، وحوكمة وإطار إدارة مخاطر البنوك، كي يتسنى لها تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التغير المناخي.

⁴⁸ اشتمل الاستبيان على 18 بنكاً شاركوا في اختبار القدرة على تحمل الضغط (من القاعدة إلى الأعلى) في سنة 2021، وتم عرض بعض نتائج الاستبيان في هذا الإطار.

تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية

03

الفصل 1.3 قطاع التأمين

حافظ قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة على مرونته، وسجل نمواً في أنشطة عمله خلال العام 2021، حيث بدأ التعافي الاقتصادي يكتسب زخماً، وتم رفع القيود المتعلقة بالجائحة تدريجياً. نتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة في العام 2021، بعد التراجع الذي ورد في التقارير في السنة السابقة. وتراجعت مطالبات التأمين في العام 2021، بعد ارتفاعها في العام السابق، بسبب تأثير الجائحة. وظلّ الوضع الكلي للملاءة المالية للقطاع فوق الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية.



هيكل السوق

بلغ عدد شركات التأمين في دولة الإمارات 62 شركة تأمين، وبلغ إجمالي حجم أصولها 123 مليار⁴⁹ درهم في عام 2021، بزيادة تبلغ 3.6% تقريباً عن السنة السابقة. وتُشكل شركات التأمين المشتركة التي لديها ترخيص لمزاولة أنشطة عمل التأمين على الحياة والتي لا تشمل التأمين على الحياة أكبر حصة من إجمالي أصول القطاع بما يُمثّل 51%، تليها شركات التأمين على الحياة بنسبة 28% وشركات التأمين التي لا تشمل التأمين على الحياة بنسبة 21%.

يعد التأمين الصحي أبرز قطاعات الأعمال في سوق التأمين في دولة الإمارات، حيث يُشكّل حوالي 45% من إجمالي الأقساط المكتتبة. يأتي بعده التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات (لا يشمل التأمين على الحياة) بنسبة 36% من الحصة السوقية، والتأمين على الحياة بنسبة 19% من الحصة السوقية. تأتي دولة الإمارات في المرتبة الأولى في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في العمل المكثف في التأمين، وهو ما ينعكس بإجمالي الأقساط المكتتبة إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي (3.3%).⁵⁰

أداء⁵¹ قطاع التأمين وتأثير كوفيد-19

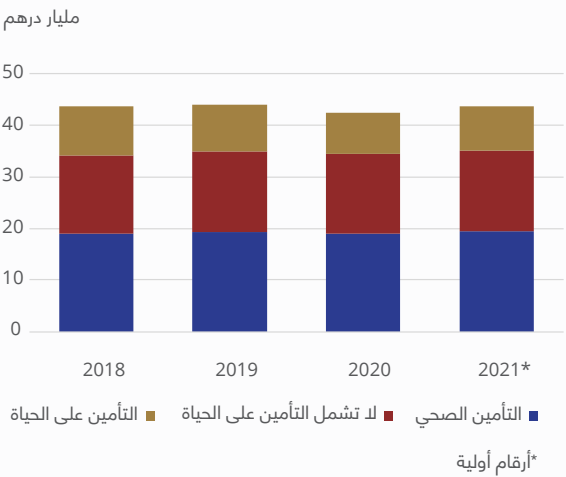
إجمالي الأقساط المكتتبة

شهد إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين انتعاشاً في العام 2021، بعد أن كان قد تأثر بتداعيات الجائحة في العام 2020. وسجل إجمالي الأقساط المكتتبة نمواً بلغ 4.2% بشكل كلي في العام 2021، مقارنةً بانخفاض بلغ 3.5% في العام السابق، ويرجع ذلك إلى التحسّن في أغلب أنشطة العمل.

سجّل إجمالي الأقساط المكتتبة في التأمين الصحي نمواً بنسبة 3.0% في العام 2021، مقارنةً بانخفاض بنسبة 1.5% في العام السابق. كما ازدادت أقساط التأمين على الحياة بنسبة 11% في العام 2021، مقارنةً بسنتين متتاليتين من الانكماش منذ العام 2019.

وشهد إجمالي الأقساط المكتتبة للتأمين الذي لا يشمل التأمين على الحياة نمواً في العام 2021، بعد انكماشه في العام السابق. وكان هذا النمو مدفوعاً بزيادة في أقساط التأمين ضد الحرائق، والتأمين على العمال، والتأمين على التعويضات المهنية. وعلى النقيض من ذلك، واجهت أقساط التأمين على المركبات والنقل انكماشاً للعام الثاني على التوالي.

الرسم البياني 1.1.3: إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين

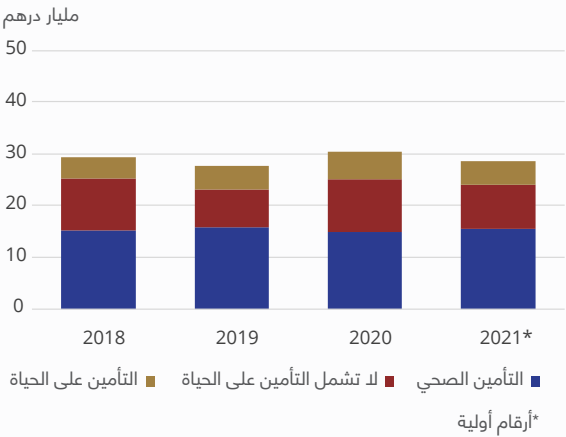


المصدر: المصرف المركزي

إجمالي المطالبات المدفوعة

انخفض مجموع مطالبات التأمين الكلية المدفوعة بنسبة 3.0% تقريباً على أساس سنوي مقارنة بزيادة قدرها 9.6% في العام 2020. وكان أكبر انخفاض في مطالبات التأمين التي لا تشمل التأمين على الحياة، وتحديدأ في فئات الهندسة والإنشاء والتأمين ضد الحريق، حيث انخفضت مطالبات التوقف عن العمل أكثر من 25% في العام 2021 نظراً للنتعاش أنشطة العمل مع تخفيف القيود بسبب الجائحة. وبشكل مماثل، انخفضت أيضاً المطالبات في فئة التأمين على الحياة. ومع ذلك، فإن مطالبات التأمين الصحي التي انخفضت سابقاً وسط تدابير احتواء الجائحة بخصوص الإجراءات الطبية غير الأساسية في العام 2020، عادت إلى الارتفاع في العام 2021، مع تخفيف القيود.

الرسم البياني 2.1.3: إجمالي مطالبات قطاع التأمين المدفوعة



المصدر: المصرف المركزي

هيكل محفظة الاستثمار

شهدت محفظة الاستثمار في قطاع التأمين بشكل عام توسعاً بنسبة 9% تقريباً لتصل إلى 80 مليار درهم في العام 2021، مما يعكس تعافي نمو الأقساط. وشكّلت سندات الدين وحقوق الملكية أكبر حصة في المحفظة بنسبة 32% وبنسبة 30% على التوالي، تليها النقد والودائع بنسبة 26%، بينما كان المتبقي على شكل استثمارات عقارية.

تملك شركات التأمين المشتركة، والتي تشكّل ما نسبته 56% من القطاع، محفظة استثمارية متوازنة تتألف من حقوق ملكية وسندات دين، وهو ما يعكس تنوع منتجاتها. وفي غضون ذلك، اشتملت محفظة استثمارات شركات التأمين لا تشمل التأمين على الحياة على أصول أكثر سيولة، خاصة النقد والودائع، نظراً لهيكل الخصوم على المدى القصير لمنتجاتها.

الملاءة المالية والربحية

شهد صافي الربح الكلي في العام 2021 تراجعاً إلى 2.2 مليار درهم بسبب ارتفاع مصروفات التشغيل في مقابل زيادة الدخل من الاستثمارات واللاكتتابات (شكّل دخل الاستثمار أكثر من 60% من إجمالي دخل قطاع التأمين). وبشكل إجمالي، فقد ظلّ الوضع المتعلق بالملاءة المالية في القطاع ملائماً، حيث بلغت نسبة رأس المال الخاص بالملاءة المالية 191.2%، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الملاءة الرقابية البالغة 100%.⁵²

⁴⁹ شكّل إجمالي أصول قطاع التأمين 8% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

⁵⁰ تقرير سويس ري-سيغما.

⁵¹ أرقام العام 2021 هي أولية.

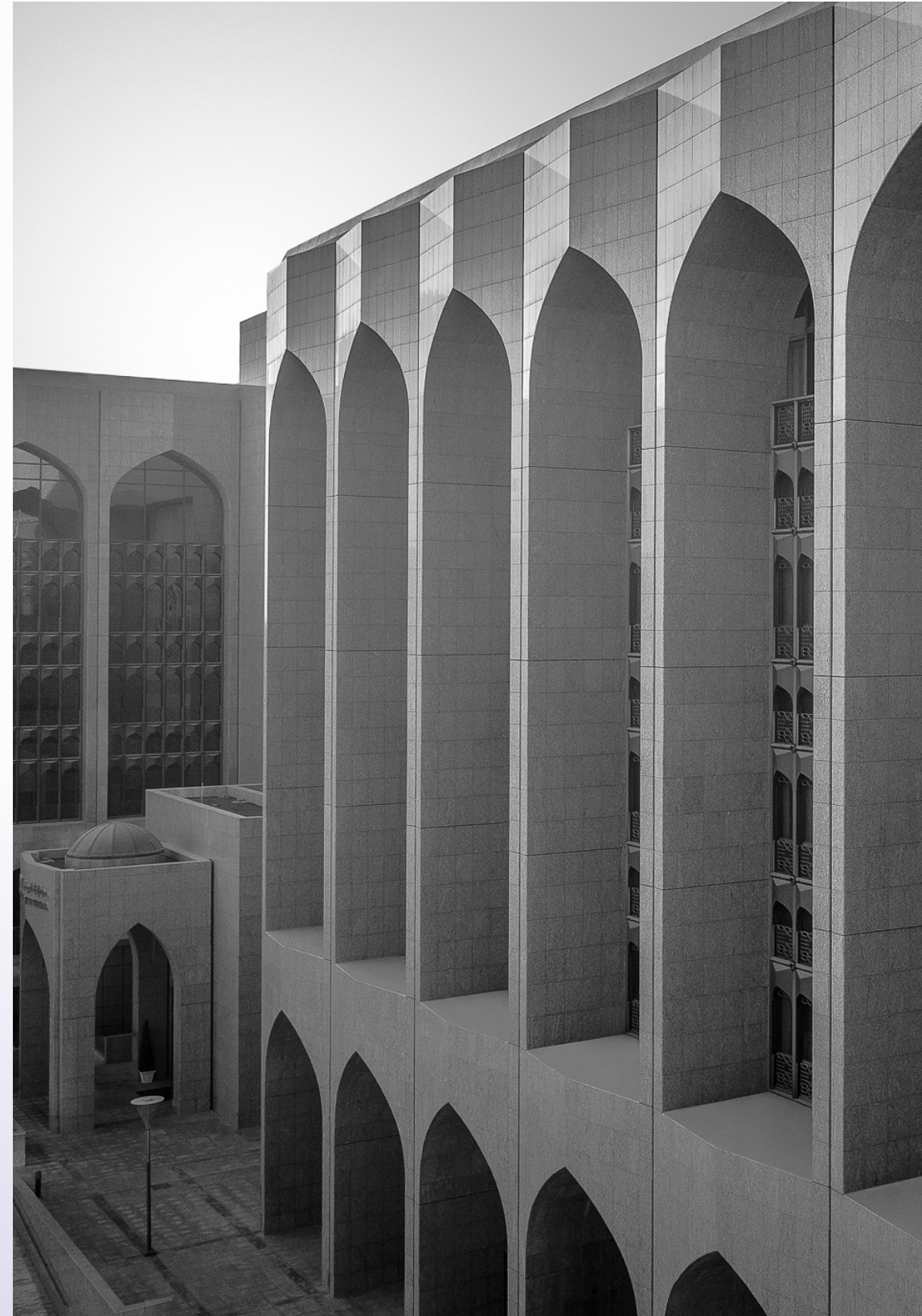
⁵² أدرك المصرف المركزي حالات العجز في الملاءة المالية في بعض شركات التأمين الفردية، ولذلك فقد قام بتطوير خطة عمل الملاءة المالية للعام 2022.

تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية

03

الفصل 2.3 شركات التمويل

شهد إجمالي أصول شركات التمويل التسعة عشر العاملة مزيداً من الانكماش في العام. وعلى الرغم من أغلب شركات التمويل سجلت أرباحاً في العام الماضي، فإن ربحية شركات التمويل وجودة الأصول بقيتا تحت الضغوط. وظل القطاع يتمتع برسملة كافية، كما أن نسبة الأصول السائلة الإجمالية للقطاع كانت أعلى من متطلبات الحد الأدنى.



نبذة عن شركات التمويل

خلال العام 2021، وفي وسط التداعيات المستمرة لجائحة كوفيد-19، واصل إجمالي أصول شركات التمويل في الانخفاض، في حين ظلت الربحية وجودة الأصول تحت الضغط. وعلى الرغم من ذلك، ظل قطاع شركات التمويل بصفه عامة يتمتع برسملة كافية، وكانت نسبة السيولة الإجمالية للقطاع أعلى من متطلبات الحد الأدنى، رغم وجود بعض الاختلافات الجديرة بالملاحظة بين شركات التمويل بصفة فردية.

أصول شركات التمويل

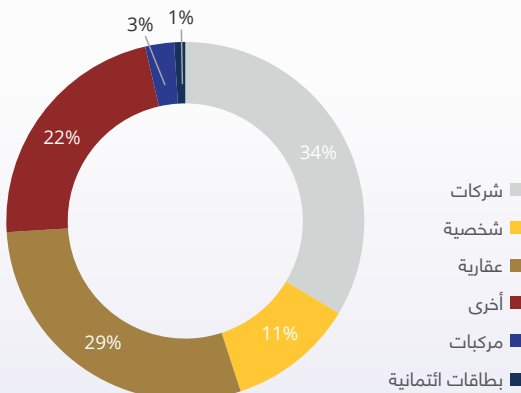
انخفضت الأصول الإجمالية الكلية لشركات التمويل التسعة عشر العاملة في دولة الإمارات بنسبة 6.3% خلال عام 2021 إلى 29.5 مليار درهم⁵³. ظلت القروض المكوّن الرئيسي في أصول شركات التمويل، حيث شكّلت نسبة 52.2% من إجمالي الأصول في عام 2021.

أنشطة الإقراض

ابتعد الانخفاض الكبير في أنشطة الاكتتاب الخاصة بها في العام 2020 (-22.9%)، ظلت شركات التمويل حذرة في عام 2021، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في إجمالي القروض بنسبة 12.8% لتصل إلى 15.4 مليار درهم.

تكوّنت محفظة الإقراض لدى شركات التمويل بشكل أساسي من قروض عقارية، والتي شكلت 33.6% من إجمالي المحفظة، ثم تبتعتها القروض لأنشطة العمل، وبطاقات الائتمان، والقروض الشخصية. وبينما نمت حصة القروض لأنشطة العمل من 22.7% (4.0 مليار درهم) إلى 29.0% (4.5 مليار درهم) في عام 2021، فقد سجلت كافة قطاعات القروض الأخرى انخفاضاً.

الرسم البياني 1.2.3: محفظة قروض شركات التمويل



المصدر: المصرف المركزي

الخصوم والودائع

يُحظّر على شركات التمويل، طبقاً لنظام المصرف المركزي، استلام ودائع من الأفراد. لذلك، تُعد ودائع الشركات والتمويل من البنوك والأطراف ذات الصلة مصادر التمويل الرئيسية لها. وفي عام 2021، انكمش التمويل الإجمالي لشركات التمويل بنسبة 15.4% ليصل إلى 10.4 مليار درهم، مقارنة بـ 12.3 مليار درهم في عام 2020.

السيولة

تحسّن متوسط نسبة⁵⁴ الأصول السائلة لدى شركات التمويل في العام 2021 إلى 36.7%، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية البالغ 10%. وتحققت الزيادة في السيولة من خلال تدابير السيولة المرتبطة بحالات عدم اليقين بخصوص كوفيد-19، مقرونة إلى جانب ضعف الطلب على التمويل الجديد خلال السنة.⁵⁵

جودة الأصول

واصلت جودة أصول شركات التمويل في الانخفاض في العام 2021، وازداد متوسط صافي نسبة القروض المتعثرة⁵⁶ إلى 7.3% في العام 2021، من 6.1% في العام 2020. شكّلت نسبة القروض المتعثرة نسبة 37.1% مع مخصصات قوية نسبياً لخسارة القروض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صافي نسبة القروض المتعثرة.

وفي المقابل، ظلّت نسبة⁵⁷ تغطية المخصصات الإجمالية ونسبة تغطية مخصصات معينة مستقرة في العام 2021 عند نسبة 95% ونسبة 83.1% على التوالي، حيث ارتفعت مخصصات خسائر القروض بشكل متناسب تقريباً مع تزايد القروض المتعثرة.

كفاية رأس المال

بصفه عامة، حافظ قطاع شركات التمويل على رسملة كافية خلال العام 2021، حيث بلغت نسبة رأس المال الكلي إلى إجمالي الأصول 45.6%، بزيادة قدرها 5.6 نقاط مئوية عن السنة الماضية، ويرجع ذلك إلى الزيادة في إجمالي رؤوس الأموال.⁵⁸

الربحية

تجاوزت ربحية القطاع اتجاهه السلبي الذي بدأ في العام 2018، وعادت مجدداً من صافي خسارة بالغة 1.5 مليار درهم في العام 2020 إلى ربحية قدرها 1.3 مليار درهم في العام 2021. وتمكنت شركات التمويل من خفض متوسط نسبة التكلفة إلى الدخل لديها إلى 39.6%، مما ساهم في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية.

⁵⁸ وفقاً للمادة 11.1 من لائحة شركات التمويل ، تتكون إجمالي رؤوس الأموال من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. يمثل إجمالي رؤوس الأموال لشركات التمويل 10.2 مليار درهم إماراتي مقارنة بمتطلبات رأس المال الإجمالية البالغة 4.9 مليار درهم إماراتي وفقاً للمادة 11.6 من لائحة شركات التمويل.

⁵³ شكّل إجمالي أصول شركات التمويل 2% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

⁵⁴ الأصول السائلة كما هو معرّف في المادة 1.12 من نظام شركات التمويل مقسومة على صافي إجمالي الخصوم.

⁵⁵ أبلغت شركات التمويل المملوكة من قبل البنوك عن ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى حد كبير أكثر من المؤسسات المملوكة من غير البنوك.

⁵⁶ يُعرّف صافي نسبة القروض المتعثرة بأنه القروض المتعثرة مقسومة على إجمالي القروض، مع اقتطاع فائدة معلقة ومخصص محدد من البسيط والمقام.

⁵⁷ مخصصات القروض العامة والخاصة مقسومة على القروض المتعثرة، مطروحاً منها الفائدة المعلقة.

تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية

03

الفصل 3.3 شركات الصرافة

ظلّ قطاع شركات الصرافة يتمتع بالمرونة خلال بيئة العمل الصعبة التي نتجت عن الجائحة، حيث شهد تحسناً تدريجياً في العام 2021. يتألف هذا القطاع من 82 شركة صرافة تعمل بشكل فعلي وهي مرخصة من قبل المصرف المركزي. بعد انخفاض العمليات الرئيسية خلال العام 2020، عاد قطاع شركات الصرافة إلى التعافي في العام 2021، مدعوماً بانتعاش نشاط الشركات في خضم تخفيف قيود السفر.



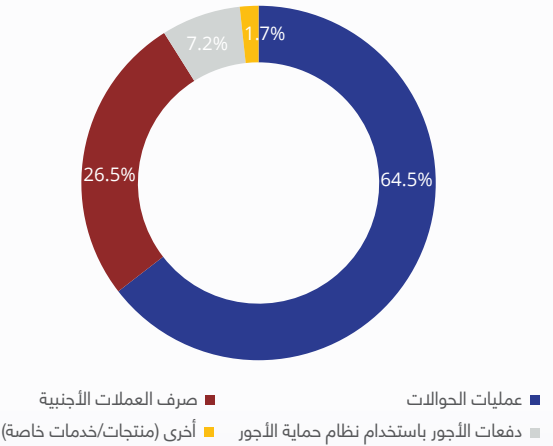
نبذة عن شركات الصرافة

خلال العام 2021، وفي وسط التداعيات المستمرة لجائحة يتولى المصرف المركزي الرقابة على 82 شركة صرافة تعمل بشكل فعلي، ويبلغ مجموع أصولها حوالي 11.1 مليار درهم تقريباً كما في ديسمبر 2021.⁵⁹ وتُشدد مكانة دولة الإمارات باعتبارها ثاني أكبر سوق في العالم للحوالات المالية الخارجية (بعد الولايات المتحدة) على أهمية شركات الصرافة في البنية التحتية المالية غير المصرفية للدولة.⁶⁰ وقد شهد قطاع الصرافة تحسناً في ربحيته في العام 2021 بسبب انتعاش عمليات صرف العملات الأجنبية، حيث بدأ اقتصاد دولة الإمارات في التعافي، وتم تخفيف القيود على السفر.

منتجات شركات الصرافة وخدماتها

يتكون الدخل الأساسي لشركات الصرافة من عمليات التحويل، وصرف العملات الأجنبية، وإدارة دفعات الأجور. وقد تأثرت العمليات الأساسية بشكل سلبي بيئة العمل الصعبة، وتحديدًا خلال السنة الأولى من الجائحة. إلا أنه ارتفع إجمالي الدخل الأساسي لشركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات بنسبة 7.3% في عام 2021، مقارنةً بانخفاض بلغ 31.2% في السنة السابقة.⁶¹

الرسم البياني 1.3.3: الدخل الأساسي لشركات الصرافة



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع الدخل الأساسي من عمليات صرف العملات الأجنبية بشكل كبير بنسبة 63.0%، في تناقض حاد مع تباطؤ أنشطة العمل خلال السنة الأولى من الجائحة. ومع ذلك، لم تعد عمليات صرف العملات الأجنبية إلى مستويات ما قبل الجائحة، لتُنتهي العام بانخفاض بنسبة 26.0% مما كان عليه في العام 2019.

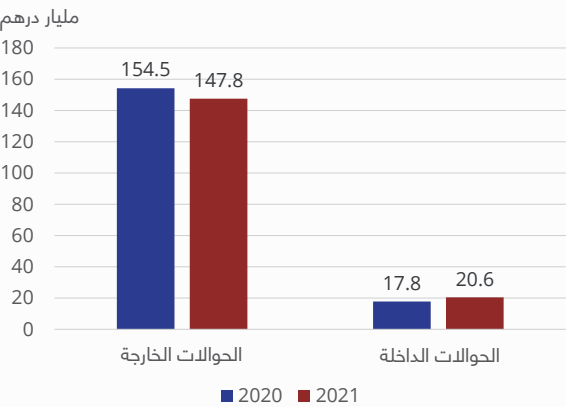
وخلال العام 2021، سجلت الإيرادات الأساسية من عمليات الحوالات انخفاضاً بنسبة 3.4% مقارنةً بالعام 2020. مع ذلك، حافظت عمليات الحوالات على وضعها كأكثر مصدر للدخل، حيث شكّلت ما نسبته 65.4% من الدخل الأساسي لشركات الصرافة. في غضون ذلك، تُعزى نسبة 2.7% من الدخل الأساسي إلى دفع الأجور من خلال شركات الصرافة.

انخفض إجمالي نفقات شركات الصرافة خلال العام 2021 بنسبة 6.1%، حيث قام هذا القطاع بتحسين هيكل التكلفة من خلال خفض النفقات الإدارية والنفقات الأخرى. وبصفة عامة، سجل قطاع شركات الصرافة صافي دخل قدره 135.8 مليون درهم في العام 2021، ويعود ذلك إلى ارتفاع الدخل الأساسي، مقارنةً بصافي خسارة قدرها 185.3 مليون درهم في العام السابق.⁶²

عمليات الحوالات لشركات الصرافة

بلغت الحوالات الخارجية من خلال شركات الصرافة خلال العام 2021 ما مجموعه 147.8 مليار درهم، وكان المكوّن الرئيسي هو الحوالات الشخصية وبلغ 107.8 مليار درهم، تليها الحوالات التجارية (26.4 مليار درهم)، والحوالات الأخرى (12.7 مليار درهم)، والحوالات الاستثمارية (915.3 مليون درهم). وخلال العام 2021، انخفضت الحوالات الخارجية من خلال شركات الصرافة بنسبة 4.3%، وهي السنة الثانية على التوالي التي تُشهد انخفاضاً في خضم تداعيات الجائحة عالمياً. بلغ إجمالي الحوالات الداخلية من خلال شركات الصرافة في دولة الإمارات 20.6 مليار درهم، وكان أكبر قطاع فرعي منها هو الحوالات التجارية وبلغ 9.2 مليار درهم، تليها الحوالات العائلية (6.1 مليار درهم)، والحوالات الأخرى (4.6 مليار درهم)، والحوالات الاستثمارية (662.8 مليون درهم). وسجّل إجمالي الحوالات الداخلة من خلال شركات الصرافة زيادةً بنسبة 15.7% مقارنةً بالعام السابق.

الرسم البياني 2.3.3: الحوالات من خلال شركات الصرافة



المصدر: المصرف المركزي

رأس مال شركات الصرافة

بصفة عامة، بلغ إجمالي مركز رأس مال قطاع شركات الصرافة 2.4 مليار درهم، وهو ما يشكّل 21.6% تقريباً من إجمالي أصول القطاعات.⁶³

⁵⁹ تُساعد الـ 25 شركة صرافة الأولى في أكثر من 90% من حجم أعمال هذا القطاع.

⁶⁰ البنك الدولي (2020). بيانات الهجرة والحوالات.

⁶¹ توقفت خلال العام 2020 إحدى أكبر شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات عن عملياتها، مما أثر أيضاً بشكل سلبي على أداء القطاع.

⁶² سجّل قطاع شركات الصرافة في العام 2021، صافي دخل قدره 2.5 مليار درهم وإجمالي نفقات تبلغ 2.4 مليار درهم، مما نتج عنه إجمالي دخل صافي يبلغ 135.8 مليون درهم.

⁶³ الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المطلوب لشركات الصرافة استناداً إلى اللائحة المصرف المركزي هو 50 مليون درهم إماراتي للكيانات التي تم تأسيسها كشركات ذات مسؤولية محدودة. أما لبيوت الصرافة التي تعمل كمؤسسات فردية أو شركات ، يتراوح الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بين 2 إلى 10 مليون درهم إماراتي، حسب نوع الترخيص.

نظم الدفع والتسوية، والأمن السيبراني

04

الفصل 1.4 نظم الدفع والتسوية

استمرت نظم الدفع التي يتولى تشغيلها المصرف المركزي في المحافظة على سلامتها وكفاءتها خلال العام 2021. وتمت خلال العام المذكور معالجة وتسوية ما بلغ مجموعه 231 مليون معاملة، بقيمة إجمالية بلغت 11 تريليون درهم. وعلى وجه الخصوص، شهد "نظام تعليمات الدفع الفوري"، الذي يوفر تحويلات أموال محلية بالوقت الحقيقي، زيادة كبيرة في حجم المعاملات، ما يؤكد توجهاً نحو زيادة استخدام الدفعات الرقمية وتفضيلها على الطرق التقليدية لتحويل الأموال.



تعزيز معاملات الدفع عبر الحدود

1. الجاهزية للانضمام لـ "نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي" لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنصة الدفع الإقليمي العربي "بنى"

في العام 2021 أنجز المصرف المركزي كافة المتطلبات الأساسية اللازمة لضمان جاهزيته للانضمام إلى "نظام الخليج العربي للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة" (آفاق)، الذي يربط نظم الدفع الخاصة بالمصارف المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي. وعقب إطلاق النظام، سيكون بمقدور البنوك العاملة في دولة الإمارات معالجة المعاملات مع المؤسسات المالية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، مستخدمة عملاتها المحلية.

كما عمل المصرف المركزي على نحو وثيق مع "بنى" وهي منصة "صندوق النقد العربي" التي تتيح للمصارف المركزية والبنوك التجارية في المنطقة العربية إمكانية معالجة، ومقاصة وتسوية معاملاتها عبر الحدود باستخدام عملاتهم المحلية.⁶⁴ وسيتم في نهاية الأمر استخدام درهم الإمارات كعملة تسوية في كلا النظامين، الأمر الذي من شأنه أن يزيد استخدام درهم الإمارات خارج الدولة.

2. المرحلة الأولى لمشروع "الجسر للعمليات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية"

تعاون المصرف المركزي فيما يتعلق بـ "مشروع الجسر للعمليات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية" مع كل من سلطة النقد في هونغ كونغ، وبنك تايلاند ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني، وبرعاية مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية، في هونغ كونغ.

ويهدف هذا المشروع إلى إجراء المزيد من الاستكشاف لقدرات تكنولوجيا "البلوك تشين" من خلال تطوير نموذج "إثبات مفهوم" أولي، لتسهيل معاملات الدفع الخاصة بالعملات الأجنبية عبر الحدود، في سياق متعدد الدول، وعلى أساس سبعة أيام في الأسبوع على مدار الساعة.

وقد تم الانتهاء بنجاح من مرحلة النموذج الأولي للمشروع في العام 2021، بإصدار التقرير النهائي. وتعكف المصارف المركزية المعنية حالياً على مناقشة المرحلة التالية، والتي تتألف من التطوير الإضافي ونشر الحلول كي يتم استخدامها في إنتاج العملات الرقمية.

البنية التحتية للسوق المالي

إطلاق منصة الدفع الفوري

كجزء من "الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع" قام المصرف المركزي بإطلاق عنصر جوهري من عناصر تحديث البنية التحتية للسوق المالي في دولة الإمارات في العام 2021. ويتمثل هدفه الرئيسي في تنفيذ "المنصة الوطنية للدفع الفوري" لضمان دفعات إلكترونية آمنة ومبتكرة ومريحة، ما يجعل دولة الإمارات اقتصاداً غير نقدي رائد.

وتضع "المنصة الوطنية للدفع الدوري" الأساس اللازم لإحداث تحوّل في النظام البيئي للخدمات المالية بدولة الإمارات، وهي بمثابة البداية للجيل التالي لخدمات الدفع في المنطقة، إذ توفر المرونة اللازمة لمواكبة التغيير المتسارع في مشهد خدمات الدفع، والامتثال، في الوقت نفسه، لأفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما في ذلك معيار الآيزو ISO20022.

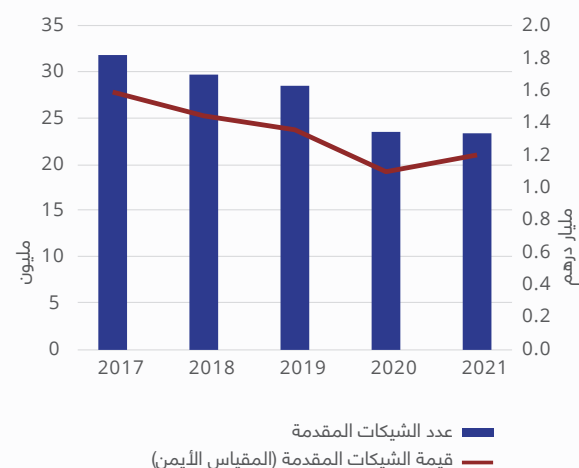
وقّع المصرف المركزي اتفاقيةً مع اتحاد شركات تم اختياره لقيادة عملية تنفيذ "المنصة الوطنية للدفع الفوري" خلال انعقاد مؤتمر "مستقبل النظام المالي" الذي استضافه المصرف المركزي في شهر أكتوبر 2021. ويتوقع أن يتم الإطلاق الأول للمنصة بنهاية العام 2022.

الطاقة التشغيلية لنظم الدفع القائمة حالياً

ظلت الطاقة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات تعمل على نحو سليم وبكفاءة عالية في العام 2021. ونُورِد أدناه موجزاً للآداء التشغيلي الفردي لنظم الدفع القائمة حالياً.

أكمل "نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها" معالجة 22.1 مليون شيكاً في العام 2021، بقيمة إجمالية قدرها 1.1 تريليون درهم. وعلى الرغم من أن عدد الشيكات التي تم استخدام نظام المقاصة لمعالجتها قد تراجع بنسبة 0.8% في العام 2021، إلا أن قيمتها الإجمالية ارتفعت بنسبة 9.3% مقارنة بالعام الماضي.

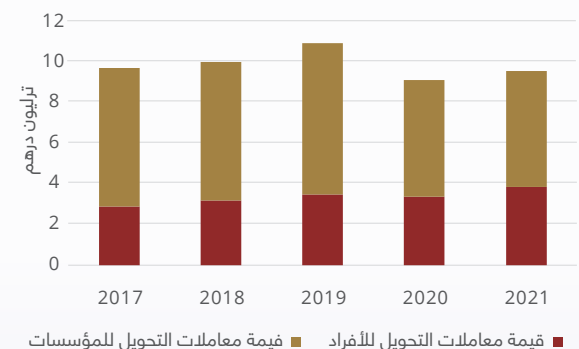
الرسم البياني 1.1.4: الشيكات المقدمة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها



المصدر: المصرف المركزي

نقّذ نظام الإمارات لتحويل الأموال 61 مليون معاملة تحويل للأفراد، بقيمة إجمالية قدرها 3.9 تريليون درهم (زيادة بنسبة 19.2% في الحجم، وزيادة بنسبة 13.9% في القيمة، مقارنة بالعام الماضي)، بالإضافة إلى 537,000 معاملة تحويل للمؤسسات بقيمة إجمالية بلغت 5.7 تريليون درهم (زيادة بنسبة 17.1% في الحجم، وانخفاضاً بنسبة 0.3% في القيمة مقارنة بالعام الماضي).

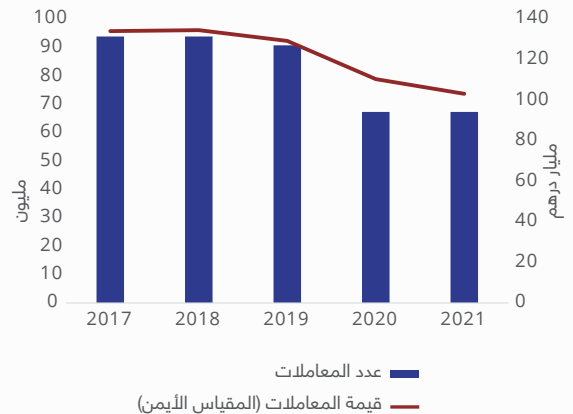
الرسم البياني 2.1.4: قيمة المعاملات المنقّذة من خلال نظام الإمارات لتحويل الأموال



المصدر: المصرف المركزي

ظلّ حجم وقيمة معاملات نظام مقسم الإمارات الإلكتروني مستقرين عند حوالي 66 مليون معاملة، بقيمة 101.4 مليار درهم (مقارنة بـ 65.9 مليون معاملة و108.5 مليار درهم في العام الماضي).

الرسم البياني 3.1.4: قيمة وعدد معاملات نظام مقسم الإمارات الإلكتروني



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع عدد المعاملات على نظام تعليمات الدفع الفوري على نحو ملحوظ مسجلاً 21.1 مليون معاملة بلغت قيمتها 51.7 مليار درهم في العام 2021، (مقارنة بـ 9.6 مليون معاملة بقيمة قدرها 20.9 مليار درهم في العام 2020).

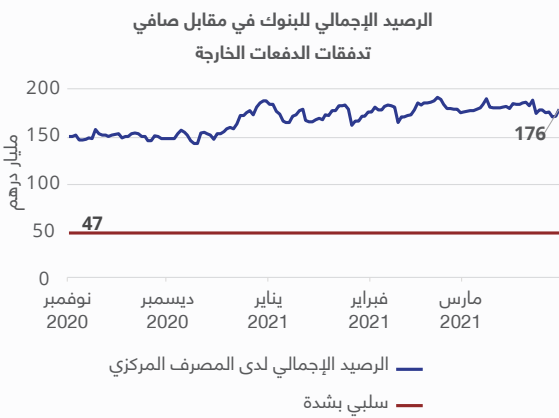
⁶⁴ يشارك في هذا النظام 22 عضواً من أعضاء صندوق النقد العربي.

اختبار تحمل ضغط لنظام الدفع

كجزء من إطاره الداخلي لإدارة المخاطر، أجرى المصرف المركزي اختبار تحمل ضغط لنظام دفع وتسوية، لتقييم مرونة "نظام الإمارات لتحويل الأموال". يقيس الاختبار تأثير صدمات ضغط افتراضية على مستويات سيولة نظام الإمارات لتحويل الأموال، وتقييم ما إذا سيكون لدى المشاركين في النظام (البنوك) أرصدة كافية لدى المصرف المركزي لإدارة التسويات اليومية الناشئة عن التزام الدفع الإجمالي الأعلى تاريخياً، تحت سيناريوهات الضغط.

وقد أظهرت نتائج اختبار الضغط قوة مرونة النظام، ومستويات سيولة كافية مدعومة بخصائص إدارة السيولة الكفوة لـ "نظام الإمارات لتحويل الأموال"، مع قدرة سداد إجمالية عالية للمشاركين في "نظام الإمارات لتحويل الأموال" خلال الفترات قيد الملاحظة. وقد أدى سيناريو افتراضي لشح حاد في السيولة، يفترض حدوث تدفق صافي مدفوعات للخارج من قبل المشاركين، إلى نتائج غير حادة نسبياً، مع تدفق صافي مدفوعات للخارج أقل بكثير من أرصدة البنوك المحتفظ بها لدى المصرف المركزي.⁶⁶

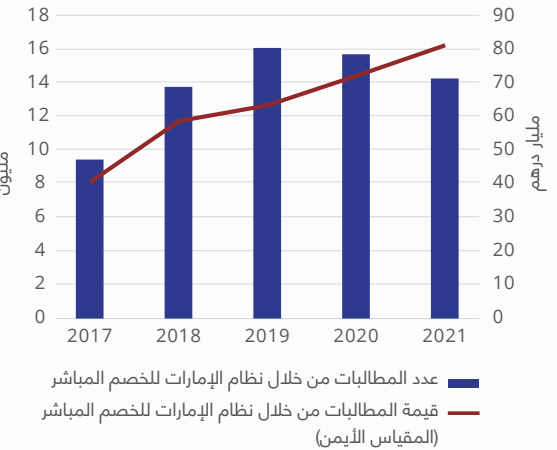
الرسم البياني 7.1.4: نتائج اختبار تحمل ضغط لنظام الدفع



المصدر: المصرف المركزي

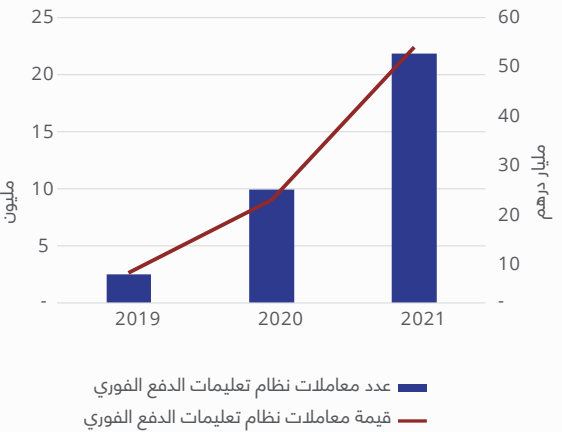
نفّذ نظام الإمارات للخصم المباشر 13.9 مليون معاملة، بلغت قيمتها الإجمالية 79 مليار درهم، أي بانخفاض بنسبة 9% في عدد المعاملات، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة 13%.

الرسم البياني 6.1.4: المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر



المصدر: المصرف المركزي

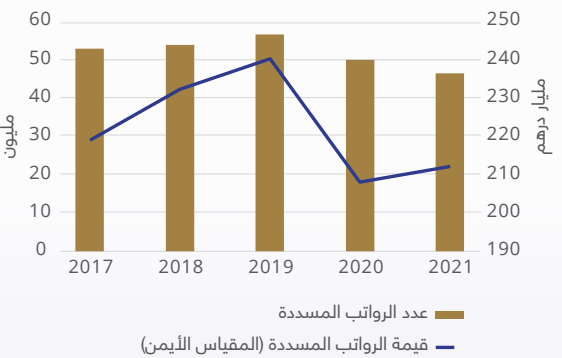
الرسم البياني 4.1.4: قيمة وعدد معاملات نظام تعليمات الدفع الفوري



المصدر: المصرف المركزي

انخفض متوسط عدد الموظفين المسجلين في نظام الإمارات لحماية الأجور من 4.1 مليون في عام 2020، إلى 4 مليون في عام 2021.⁶⁵ وعلى الرغم من انخفاض العدد الإجمالي للرواتب المسددة من 49.9 مليون درهم إلى 46.4 مليون، فإن قيمة المعاملات ارتفعت إلى 212 مليار درهم، مقارنة بـ 208 مليار درهم في عام 2020. وانخفض عدد الموظفين المسجلين في "نظام الإمارات لحماية الأجور" كما في 31 ديسمبر 2021 إلى 216,900 موظف من 219,649 موظفاً – أي بانخفاض بنسبة 1.3% مقارنة بالعام 2020.

الرسم البياني 5.1.4: المعاملات من خلال نظام الإمارات لحماية الأجور



المصدر: المصرف المركزي

⁶⁶ في السيناريو السلبي بصورة حادة، تم افتراض أن صافي التدفقات إلى الخارج سيكون ما يعادل 120% من أعلى تدفق صافي مدفوعات للخارج تم رصده بين السنوات 2020 و2021.

⁶⁵ يشتمل نظام الإمارات لحماية الأجور على جميع الموظفين المسجلين لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين.

نظم الدفع والتسوية، والأمن السيبراني

04

الفصل 2.4 المخاطر السيبرانية

مع تسارع الرقمنة والتوسع في استخدام تكنولوجيا الاتصال في كل جانب من جوانب التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، تظل حوادث الأمن السيبراني تشكل تهديداً دائماً، حتى بالنسبة للنظم التي تتسم بمرونتها. وقد عمد المصرف المركزي إلى تطوير نهج متعدد الركائز لترسيخ وتعزيز المرونة السيبرانية داخل المصرف المركزي، وفي كافة المؤسسات المالية المرخصة.



مقدمة

أضحت تقنيات الحوسبة والاتصال جزءاً أساسياً من النشاط اليومي للأفراد، والمؤسسات والحكومات. ويتيح الاستخدام الواسع الانتشار للتقنيات الرقمية، والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي، إمكانية توسعة وأتمتة العمليات الإنتاجية، على نطاق أكبر مما كان متصوراً في السابق. وقد تسارع هذا التوجه بصورة ملحوظة خلال تفشي جائحة كوفيد-19، مع ما ارتبط به من انتقال للعمل عن بعد، وازدياد الطلب على الخدمات عبر شبكة الإنترنت.

وبينما تتعاظم الفوائد التجارية لزيادة إمكانية الوصول، والنطاق، والكفاءة الناشئة عن التقنيات الرقمية، تزداد أيضاً وتيرة وتكلفة الحوادث السيبرانية المصاحبة. أولاً، يؤدي الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية (وزيادة تعقيدها) إلى خلق عدد أكبر من الفرص ونقاط الضعف التي يمكن للمجرمين السيبرانيين استغلالها. ويتطلب العمل عن بعد أن تكون البنية التحتية التقليدية للأمن المعلومات المعمول بها في المكاتب، فعالة أيضاً خارج حدود المكتب. ثانياً، تتطور الأساليب الإجرامية وتتعدّد بصورة متزايدة، مثل “برامج الفدية” والتكنولوجيا الزائفة العميقة للهندسة الاجتماعية.

ونظراً لتزايد عدد الأحداث السيبرانية، وتأثيرها النظامي المحتمل، فإن التهديدات السيبرانية تعتبر من بين المخاطر الأعلى على مستوى العالم وفي منطقة⁶⁷ دول مجلس التعاون الخليجي، وواحدة من أكبر خمس مخاطر بالنسبة لدولة الإمارات. ولنقاط الضعف الحرجة في البنية التحتية الوطنية، بما في ذلك داخل النظام المالي، القدرة على الإضرار بالنشاط الاقتصادي الوطني وإضعاف ثقة الجمهور.

استجابة المصرف المركزي

عند المصرف المركزي إلى تطوير منهجية متعددة المسارب للتعامل مع الأمن السيبراني، تشمل تشديد نظم المراقبة داخل المصرف المركزي، وداخل نظم تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وتعزيز الوعي الداخلي والخارجي والارتقاء بالجاهزية من خلال محاكاة متعددة الأطراف، وعن طريق تعزيز حوكمة الأمن السيبراني. فعلى سبيل المثال، قام المصرف المركزي واتحاد مصارف الإمارات، في مطلع عام 2021، بإجراء تدريبات هجوم سيبراني، بهدف تعزيز المرونة السيبرانية للقطاع المصرفي.

وإذ تظل حوادث الأمن السيبراني أمراً محتملاً حتى بالنسبة للنظم التي تتمتع بالمرونة، يظل من المتوجب على كافة الشركاء الرئيسيين النهوض بمسؤولية اكتشاف واحتواء الحوادث السيبرانية والتعافي من الحوادث السيبرانية، بما في ذلك التنسيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة. وعند نهاية العام 2021، أعلن المصرف المركزي عن إنشاء “مركز المصرف المركزي لعمليات الشبكات والأمن السيبراني” ليتولى مهمة تنسيق وقيادة العمليات الأمنية اللازمة لحماية البنية التحتية المالية الحيوية.

ومع تطور التقنيات والتهديدات السيبرانية، سيجرّص المصرف المركزي على تطوير استجابته السيبرانية للوفاء برسائله المتمثلة في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ودعم القدرة التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التطورات التنظيمية الرئيسية

أنظمة ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الصادرة في العام 2021	
1	نظام الحد الأدنى لرأس المال للبنوك
2	نظام البنوك المتخصصة منخفضة المخاطر
3	نظام ومعايير التعهيد
4	معيار السيولة في المصارف الإسلامية
5	نظام المساهمة الوطنية في البنوك
6	معايير حماية المستهلك
7	نظام سلوك السوق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
8	نظام خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات
9	نظام بشأن إعادة إصدار بعض الأنظمة
10	نظام بشأن إلغاء بعض الأنظمة
11	معايير بشأن انكشافات البنوك على القطاع العقاري
12	نظام نظم الدفع ذات القيمة العالية
13	نظام نظم الدفع للتجزئة

خضعت دولة الإمارات في شهر مارس 2022 لرقابة متزايدة من قبل مجموعة العمل المالي “فاتف” لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية في نظامها لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح. وقد التزمت الدولة بإيجاد حل سريع لأوجه القصور الاستراتيجية التي تم تحديدها ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها وإلى أن تخضع المراجعة التالية لمزيد من الرقابة. أقرّت مجموعة العمل المالي في بيانها العام الصادر في شهر مارس 2022 بقيام دولة الإمارات بإحراز تقدم كبير في الإجراءات الموصى بها في تقريرها للتقييم المتبادل لعام 2020 لتحسين نظامها، بما في ذلك من خلال وضع اللمسات الأخيرة على تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، وإنشاء لجنة تنسيق مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، لوضع نظام فعال لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير، وتحسين قدرتها بشكل كبير لمصادرة العائدات الإجرامية، والمشاركة في التعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أكّدت مجموعة العمل المالي على قيام دولة الإمارات بمعالجة أو أنها عالجت إلى حد كبير معظم الإجراءات الرئيسية الموصى بها حسب تقرير التقييم المتبادل 2020، وستعمل الدولة على تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مجموعة العمل المالي. لقد تم إحراز تقدّم كبير في المبادرات الإشرافية والإشراف الرقابي للقطاع المالي لتطوير هيكل فعال ومتكامل لمكافحة الجرائم المالية بكافة أنواعها، الأمر الذي أقرت به بالفعل مجموعة العمل المالي “فاتف”.

إرشادات مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب الصادرة في العام 2021	
1	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تقارير المعاملات المشبوهة
2	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية
3	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للقطاع العقاري والمعادن والأحجار الكريمة
4	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة
5	إرشادات لوسطاء الحوالة المسجلين وللمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات لوسطاء الحوالة المسجلين
6	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن مراقبة المعاملات وفحص العقوبات
7	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للشركات التي تستخدم النقد بكثافة
8	إرشادات لشركات الصرافة المرخصة

⁶⁷ حسبما ورد في “تقرير المخاطر العالمية” الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2021.

مرفق – المؤشرات المصرفية الرئيسية

2021	2020	2019	
كفاية رأس المال			
%14.2	%14.8	%14.7	نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
%16.0	%17.0	%16.5	نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
%17.1	%18.1	%17.7	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
الربحية			
%1.2	%0.7	%1.6	العائد على الأصول
%36.4	%37.0	%33.9	نسبة التكلفة إلى الدخل
السيولة والتمويل			
%19.6	%18.4	%18.1	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
%77.3	%77.6	%81.0	السلفيات إلى مصادر التمويل المستقر
مؤشرات الإقراض			
%90	%95	%93	نسبة القروض إلى الودائع
%72	%73	%67	نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية
جودة الأصول			
%3.3	%3.6	%2.6	نسبة صافي القروض المتعثرة
%60.0	%57.7	%61.6	نسبة تغطية المخصصات المحددة
%87.0	%86.1	%93.1	نسبة إجمالي تغطية المخصصات

